قياس أثر مكونات الموازنة العامة في النمو الإقتصادي لحالة مصر باستخدام متجه تصحيح الخطأ (VECM) للمدة (١٩٨٥-٢٠١٦)

أ. م. د. نزار كاظم صباح & أريج عبد الزهرة تايه

جامعة القادسية : كلية الإدارة والإقتصاد

الملخص

تكمن أهمية البحث في الدور الذي تحتله الموازنة العامة في مصر لتصحيح أوضاعها الإقتصادية، ولاجل ذلك قدم البحث تأصيلاً نظرياً لجانبي الموازنة العامة بمكوناتها الرئيسة ودورها في تحقيق النمو الإقتصادي، متضمنة تحليلاً لأداء الموازنة العامة في مصر والوقوف على أهم آثارها الحقيقية في إقتصادها، وقد أفرزت النتائج عن طريق إعتماد بعض المؤشرات المالية سواءً في مجال النفقات العامة التي تفوقت فيها الجارية على حساب مساهمة النفقات الإستثمارية أم في مجال الإيرادات العامة التي تفوقت فيها الإيرادات الضريبية ، فضلاً عن التوصل كمياً إلى تأثير كل من النفقات والإيرادات العامة في النمو وبعلاقات طردية وسلبية على الترتيب ووفقاً لمنطق النظرية الإقتصادية، الأمر الذي عن طريقه تم التركيز على مجموعة من المقترحات ومنها ضرورة تبني سياسة إقتصادية مالية ملائمة لظروف مصر الإقتصادية ومن شأنها تنمية الإيرادات العامة لاسيما وإن الايرادات الضريبية تسهم في تمويل الموازنة العامة.

Abstract

The importance of research in the role played by the general budget in Egypt to correct their economic situation. To this end, the research presented a theoretical consolidation of the two aspects of the general budget with its main components and its role in achieving economic growth, including an analysis of the performance of the general budget in Egypt and the most important real effects in its economy. Through the adoption of some financial indicators, both in the area of public expenditure in which the current at the expense of the contribution of investment expenditures or in the field of public revenues in which tax revenues have exceeded, as well as quantitatively to the impact of both expenditures and Public revenue growth and relations is a positive and negative, respectively, according to the logic of economic theory, which in which emphasis was placed on a set of proposals, including the need to adopt appropriate to the circumstances of Egypt's economic financial economic policy and that public revenue development, especially if tax revenues contribute to the financing of the general budget.

المقدمة:

تعد الموازنة العامة من أهم أدوات السياسة المالية لتوجيه البرامج الإقتصادية والسياسية لحكومات البلدان المختلفة المتقدمة منها والنامية، فضلاً عن كونها أداة مهمة في السياسة الإقتصادية من أجل تحقيق الاستقرار الإقتصادي فيها ولاسيما سعيها لتحقيق مستوى مرتفع من النمو الإقتصادي عن طريق أدوات الموازنة العامة متمثلة بالنفقات العامة والإيرادت العامة، فضلاً عن أهمية رصيد الموازنة الذي يبين مركز الدولة المالي.

وفي هذا الصدد، إكتسبت الموازنة العامة عبر آراء وأفكار المدارس الإقتصادية المختلفة أهمية بالغة في هذا المجال، وإن كان هناك جدل واسع بين المدارس الإقتصادية عن السياسة الأكثر فاعلية سواءً المالية منها أم النقدية، حتى أصبح ذلك مرتبطاً في العقود السابقة بالتوجهات نحو ضرورة انتهاج أداة الموازنة العامة وعدها أمراً ضرورياً لتجاوز العقبات

التي تنال مسيرة النمو في معظم البلدان ووصفها في الأدبيات الإقتصادية بالأداة الفاعلة لتحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية لاسيما في البلدان النامية.

وفي هذا السياق جاء هذا البحث ليسلط الضوء على تحليل وقياس أداء الموازنة العامة وتأثيرها في النمو الإقتصادي في مصر، فهي تعكس مضمون فلسفتها الإقتصادية والسياسية وإتجاهاتها المختلفة لبيان مدى تحقيقها لأهدافها، وأصبح هذا الدور مهماً نحو زيادة الناتج المحلي الإجمالي، فضلاً عن إن هذه الدراسة تقدم رؤية اقتصادية لبيان الأدوات الملائمة والمؤثرة وفقا لظروفها الإقتصادية المتباينة والوقوف على آثارها الحقيقية لاسيما وإن إقتصاد مصر اقتصاد متنوع تسيطر فيها الإيرادات الضريبية في تمويل الموازنة العامة.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في المكانة الحيوية التي تحتلها الموازنة العامة في مصر لتصحيح أوضاعها الإقتصادية عن طريق التأثير في نمو إقتصاداتها، فضلا عن إبراز جوانب القوة والضعف في ادواتها التي من شأنها التأثير في ذلك النمو، ومن هنا يحاول الباحثان الوقوف على دور وأداء الموازنة ومدى تمكنها للإرتقاء بمستوى النمو عن طريق تحليل واقع المتغيرات المالية ذات الشأن من جهة، وبناء أنموذج قياسي لهذا الغرض وبما ينسجم وظروف الاقتصاد المصري من جهة أخرى.

مشكلة البحث:

بالنظر الى ما تعانيه القطاعات الإقتصادية في مصر من مشاكل عدة أسهمت في تردي الوضع الإقتصادي فيها، وتراجع مستوى الناتج ومن ثم إنخفاض معدلات نموه، فإن الموازنة العامة مازالت تعاني من إختلالات تؤثر سلباً في تحقيق ذلك النمو نظراً للإجراءات المالية المتمثلة بعدم التنسيق بين النفقات العامة بشقيها الجارية والإستثمارية من جهة والإيرادات العامة من جهة أخرى، والتي إنعكست بحصول بعض التقلبات في النمو، لاسيما وإن إشكالية البحث تتمحور بأي مدى تتمكن مصر من السير وفق الأهداف المنوطة بها في ظل التحديات المختلفة التي عانى منها الاقتصاد المصري وانعكاساتها على السياسة المالية، إذ إرتبطت فيه الموازنة بإجراءات مرحلية في جوانب معينة في الإقتصاد أدت الى تصاعد العجوزات المالية وذلك خلال المدة (١٩٨٥-٢٠١٦).

هدف البحث:

بناءً على ماتقدم من أهمية ومشكلة، يتمثل البحث بالأهداف الاتية:

١- إلقاء الضوء على بعض المفاهيم الرئيسة لكل من الموازنة العامة والنمو الإقتصادي من جهة، وما تؤديه في توجيه النمو الإقتصادي من وجهة نظر المدارس الإقتصادية من جهة أخرى.
٢- تحليل واقع الموازنة العامة في مصر بجوانبها المتمثلة بالنفقات العامة والإيرادات العامة، وصافي الموازنة.
٣- محاولة بناء أنموذج قياسي لبيان الدور الذي يمكن أن تؤديه الموازنة العامة في مصر نحو تحقيق النمو الإقتصادي خلال المدة (١٩٨٥-٢٠١٦) .

فرضية البحث:

يسعى البحث في سبيل تحقيق الأهداف المتوخاة منه إلى إختبار الفرضية القائلة (إن الموازنة العامة في مصر عن طريق مكوناتها الرئيسة المتمثلة بالنفقات العامة والايرادات العامة تؤثر ايجابا في النمو الاقتصادي، وتصبح العلاقة بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي معنوية وطردية من جهة، وبعلاقة عكسية بين الايرادات العامة والنمو الاقتصادي نظراً لسيطرة الإيرادات الضريبية فيها من جهة أخرى).

منهجية البحث:

تحقيقاً للأهداف التي يتوخاها البحث وبهدف إثبات صحة ما جاء بفرضيته من عدمها، يحاول الباحثان إعتماد الأسلوب الوصفي عن طريق المنهج الإستقرائي المبني على دراسة النتائج وتتبع تطور أداء الموازنة العامة وعلاقتها بالنمو الإقتصادي في مصر، وإعتماد الأسلوب الكمي في مدى تأثير الموازنة العامة في النمو الإقتصادي خلال المدة (١٩٨٥-٢٠١٦).

الحدود الزمانية والمكانية:

يتسع البعد المكاني ليشمل جمهورية مصر العربية بالتركيز على إعتماد مدة كافية ترتبط بجوانب البحث حددت بـ (٣٢) عاماً خلال المدة (١٩٨٥-٢٠١٦).

هيكلة البحث:

بهدف التحقق من الفرضية التي جاء بها البحث ووصولا إلى الأهداف التي يسعى اليها، فقد تم تقسيمه على ثلاثة مباحث يتبعها خاتمة لأهم الإستنتاجات والتوصيات:

المبحث الأول: الموازنة العامة والنمو الإقتصادي : الإطار المفاهيمي

المبحث الثاني: تحليل تطور واتجاهات مكونات الموازنة العامة في مصر

المبحث الثالث: قياس أثر مكونات الموازنة العامة في النمو الإقتصادي في مصر بإستخدام متجه تصحيح الخطأ (VECM) للمدة(١٩٨٥-٢٠١٦).

المبحث الأول

الموازنة العامة والنمو الإقتصادي : الإطار المفاهيمي

المطلب الأول : الموازنة العامة، (الإطار المفاهيمي)

أولاً : مفهوم الموازنة العامة.

تعد الموازنة العامة من أهم الادوات التي تعتمد عليها البلدان المختلفة سواءً المتقدمة منها أم النامية لتحقيق الأهداف المختلفة ومنها معالجة الإختلالات الإقتصادية، فضلاً عن تأثيرها في النشاط والنمو الإقتصاديين[i]، فقد عرفها القانون الأمريكي بأنها وثيقة لتقدير النفقات والإيرادات العامة لسنة قادمة وفقاً لقوانين وآليات أعدت لهذا الغرض[ii]، فيما عرفها آخرون بأنها خطة مالية تتضمن أرقام وتوقعات لمشاريع ونشاطات عامة ومصادر الإنفاق عليها وتحديدها في برامج شاملة ولمدة محدودة[iii]، وهي أيضاً بمثابة وثيقة مالية منظمة تهدف إلى تحقيق الأهداف والإستراتيجيات الموجهة إلى المستقبل والقائمة على نتائج متوقعة للإيرادات العامة والنفقات العامة أثناء السنة القادمة[iv]، وبناءً على ذلك يمكن إستخلاص مايأتي :

١- إن الموازنة العامة هي برنامج أو خطة مالية سنوية .
٢- إن الموازنة العامة للنفقات العامة والإيرادات العامة تبنى على أساس رقمي .
٣- إن عن طريقما يمكن تحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية والسياسية التي تسعى إليها البلدان المختلفة.
٤- إن الموازنة العامة تقر أو تصدر بقانون يمثل موافقة السلطة التشريعية .
٥- إن الموازنة العامة ذات علاقة بخطة الدولة العامة وهي جزء منها فضلاً عن كونها أحد وسائلها المهة لتحقيق أهدافها المختلفة .

وإستناداً الى ما سبق إن الموازنة تتكون من جانبين هما الإيرادات العامة والنفقات العامة، وإن توازنها لن يكون مستمراً دائماً فهي تتعرض غالباً إلى إختلال أما أن يكون بصورة عجز أو يكون بصورة فائض، فعندما تزداد الإيرادات العامة على النفقات العامة سوف يحدث الفائض وبالعكس إذا زادت النفقات العامة على الإيرادات العامة فإن الصورة هنا ستكون في حالة عجز.

ثانياً: أهمية مكونات الموازنة العامة في المدارس الإقتصادية.

لقد تعرض الأدب الإقتصادي الى دراسة الموازنة العامة بمكوناتها المتمثلة بجانبي النفقات العامة والإيرادات العامة ومدى تأثيرها في الإستقرار والنمو الإقتصاديين، وفي هذا المبحث سيتم التعرض لأهم تلك الأفكار بهدف التوصل إلى آثارها في النمو الإقتصادي:

١. الموازنة العامة في إطار المدرسة الكلاسيكية (Classic)

يرى منظرو هذه المدرسة أن توازن الموازنة العامة يجري بشكل منتظم وبصورة سنوية، وهذه النظرة هي تعبير عن الفلسفة الإقتصادية والسياسية للدولة، إذ يعدون التوازن بين الإيرادات العامة والنفقات العامة هدفاً لابد من تحقيقه في الظروف كافة[v] وبمثابة شرط لتوسع الدولة وتدخلها للحفاظ على كل من الاستقرار الإقتصادي والاستقرار النقدي، فضلا عن هدف تحقيق مايسمى بالحياد المالي في إطار مفهوم الدولة الحارسة باقتصار دورها في الوظائف والخدمات العامة[vi](الأمن، الدفاع، القضاء، التعليم، والصحة، الخ)، ففي حالة الفائض مثلا يعدون ذلك بتمادي الحكومة وزيادة الأعباء المالية للأفراد، إذ إن زيادة الإيرادات العامة من وجهة نظرهم تعني زيادة حجم الإستقطاعات الحكومية ومن ثم التأثير السلبي في موارد الأفراد المالية والإستثمار الخاص، ومن ثم تحقيق نتائج سلبية في النشاط الإقتصادي[vii]، وعلى هذا الأساس فإن مسألة توازن الموازنة في ظل الأفكار الكلاسيكية تتحقق عن طريق تساوي أو تعادل جانبي الإيرادات العامة والنفقات العامة بوصفها موازنة حسابية.

٢. الموازنة العامة في إطار المدرسة الكينزية (Keynesian)

بينت مساهمة كينز في هذا المجال على ضرورة تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي عن طريق تنشيط وتحفيز الطلب الكلي الفعال[viii]. حتى أصبحت الموازنة العامة من وجهة نظر الكينزيين أداة رئيسة للسياسة المالية وجزءاً مهماً لتحقيق أهداف إقتصادية وإجتماعية تلجأ إليها البلدان المختلفة وذلك في إطار مايسمى بالمالية التعويضية[ix]، فبزيادة النفقات العامة يمكن للدولة الإنتقال بالإقتصاد من حالة الكساد إلى حالة الرواج عن طريق وسيلة الإقتراض أو الإصدار النقدي الجديد.

وفي هذا المجال فقد بنى الكينزيون إعتباراتهم بشإن النفقات العامة لأن يكون لها دور إقتصادي رئيس ومهم واعتماده وسيلة لتنظيم السياسة الإقتصادية وذلك في الأمد القصير[x]، وإن الضرائب ترتبط بعلاقة سالبة مع مستوى الدخل ثم الإنتاج [xi]، لاسيما إذا كانت الزيادة في نسبة الظرائب تفوق الحد الأقصى للعبء الضريبي على المكلف، ولذلك يفضل الكينزيون أن تلجأ الدولة إلى زيادة النفقات العامة بدلاً من اللجوء إلى فرض الضرائب لاسيما في الأجل الطويل.

٣. الموازنة العامة في إطار المدرسة النقودية (Monetary)

تعرضت المدرسة الكينزية لإنتقادات عدة من لدن المدرسة النقودية التي يتزعمها ميلتون فريدمان (Milton Friedman) ودعت إلى حرية النشاط الإقتصادي وإقتصاره بالدولة على تقديم الوظائف التقليدية المتمثلة بالخدمات العامة، حتى أصبح الإعتقاد بأن السياسة النقدية هي السياسة الفعالة، إذ لاحظوا في زيادة الطلب الكلي هي السبب وراء زيادة العرض من النقود بشكل مضطرد وماصاحبها من معدلات مرتفعة من البطالة وحصول مايسمى بالتضخم الركودي (Statgflation)[xii]، إذ أن العجز الذي يحدث في الموازنة العامة بموجب أفكارهم ينشأ جراء زيادة النفقات العامة سواءً الجارية منها أم الإستثمارية ولاسيما إذا مارافقه تغيرات في العرض النقدي لاسيما نموه، وإن تطبيق سياسة مالية توسعية يعني تقييد للنفقات الخاصة ومن ثم مزاحمة القطاع الخاص أو مايسمى بأثر المزاحمة (crowding out–)[xiii]، وفي ضوء ذلك يعد التدخل الحكومي معرقلاً للأسعار والسوق وبشكل عام التأثير سلباً في النشاط الإقتصادي.

٤. الموازنة العامة في إطار مدرسة التوقعات العقلانية (Rational Expection)

وهي إمتداد للأفكار التي جاء بها الكلاسيك الجدد بوصفهم يعارضون مسألة التدخل الحكومي في الحياة الإقتصادية وعدم توافقه مع الواقع الرأسمالي[xiv]، ويرى أصحاب هذه النظرية إن التوقعات المرتبطة بالماضي لها علاقة بالمستقبل بكونه يشبه الماضي، لذلك جاءت لصياغة وجهات النظر التي تفترض قيام الأفراد عن طريق المعلومات المتوفرة لهم عن آثار السياسة الإقتصادية المحتملة لصياغة مايحدث في المستقبل، ووفقاً لإعتقادهم بكون السياسة الكلية المرنة بالسياسة غير الفاعلة نسبياً في الأجل القصير، ولايمكن الإعتماد عليها ولاسيما السياسة المالية منها على إعتبار إنها سياسة تخدع الأفراد عندما يحدث العجز المالي الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الضرائب ومن ثم إجراء تخفيضات في الإستهلاك وبقاء دور النفقات العامة ضعيفا لايمكن التنبؤ بها.[xv]

٥. الموازنة العامة في إطار مدرسة إقتصاديات جانب العرض (Supply side economic)

ظهرت هذه المدرسة في بداية عقد الثمانينات من القرن الماضي وكان من مؤيديها (آرثر لافر، بول كريج روبرتس، ونورمان تيور) وجاءت لتؤكد على تشجيع الأفراد بالعمل على ضرورة العمل والإدخار من جهة، ودعت إلى إجراء تخفيضات كبيرة في معدلات الضرائب التي من شأنها التقليل من الحوافز الإستثمارية[xvi]، من جهة أخرى وعليه جاء تركيزهم على أهمية تخفيض تلك المعدلات بهدف زيادة الحوافز في مجال العمل والإستثمار[xvii]، نظراً الى ما يتركه التخفيض من دور مهم في تحسين دور القطاع الخاص بوصفه أحد العوامل المهمة في إرتفاع مستوى النمو الإقتصادي والمساهمة في تخفيض عجز الموازنة العامة[xviii].

المطلب الثاني: النمو الإقتصادي، (الإطار المفاهيمي)

أولاً : مفهوم النمو الإقتصادي

يمثل النمو الإقتصادي هدفا أساساً تسعى إليه الحكومات المختلفة ويعبر عن الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي وذلك خلال مدة طويلة وهو بمثابة القوة الدافعة لتوسع الإقتصاد لاسيما عندما يكون حجم الناتج القومي الأكبر من معدل نمو السكان لكون النمو الإقتصادي يعني ضمناً بأنه الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي[xix]، الذي ينتج منه زيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي.

إن عملية النمو الإقتصادي تعد بالعملية المعقدة التركيب بكونها تتطلب تحليلاً دقيقاً للعوامل الأساسية بالشكل الذي يسهل فهم واستيعاب أبعادها المختلفة، وقد إختلف الإقتصاديون عن مفهوم واضح لظاهرة النمو الإقتصادي، فهناك مفاهيم متعددة تختلف من حيث الإتجاه الذي ينظر عن طريق ه، فقد عرفه بعضهم بأنه الزيادة الحقيقية في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من سنة لأخرى[xx]وهذا ما جعل أغلب الإقتصاديين يعتمدون على مؤشر متوسط دخل الفرد بوصفه مقياساً لمستوى ومعدل النمو الإقتصادي على الرغم من الإنتقادات الموجهة له في قياس المستوى المعاشي للسكان[xxi]، في حين عرفه (جون آرو) بأنه الزيادة المستمرة في كميات السلع والخدمات المنتجة بواسطة الأفراد في مجتمع أو إقتصاد معين[xxii] . وقد إتخذ سيمون كوزنتس (S. Kuzents) إتجاهاً مختلفاً في مفهومه للنمو وتركيزه على نمو الإنتاجية الفردية بإستمرار، حتى أصبحت عمليات النمو مصحوبة بالتغيرات التركيبية بصورة غير مباشرة في مختلف المؤسسات الإقتصادية[xxiii]، فيما أشار سولو(R. Solow) إلى أهمية الإنتاجية في التقدم التقني ودورها المهم في النمو الإقتصادي[xxiv].

وأصبح من الضروري تضمين عملية النمو الإقتصادي إختيار البدائل سواءً أكان مصدر النمو عن طريق الزيادة في الناتج أم بواسطة آلية التقدم التقني وكذلك زيادة رأس المال بنوعيه البشري والمادي[xxv].

ثانياً: مزايا وتكاليف النمو الإقتصادي

إن أغلب دول العالم تهتم بتحقيق مستوى أعلى من النمو الإقتصادي، لأنه يتمتع بفوائد وأهمية تعود على المجتمع، لكن المجتمع هو من يتحمل الأعباء والتكاليف للوصول إلى هذه المعدلات من النمو الإقتصادي، وهذا يدفعنا إلى ضرورة بيان هذه الفوائد والتكاليف وكما يأتي :

١. مزايا النمو الإقتصادي:

يحقق النمو الإقتصادي مجموعة من الفوائد منها[xxvi]:

أ. توفير فرص العمل المناسبة للعاطلين منه.
ب. تحسين المستويات المعيشية لأفراد المجتمع.
ت. التحول نحو زيادة الدخل القومي ونموه.
ث. العمل على زيادة الكميات المتاحة من السلع والخدمات المختلفة لتلبية حاجات السكان المتوقعة، وتحقيق الانتعاش الإجتماعي فضلاً عن الإقتصادي للمجتمع وتحسين الرفاهية للمجتمع.

٢. تكاليف النمو الإقتصادي

يتطلب النمو الإقتصادي إستخدام المزيد من عوامل الإنتاج والموارد الطبيعية المختلفة ويبرز عن ذلك بعض الأضرار والتكاليف التي ترتبط بالموارد الطبيعية ومنها [xxvii]:

أ. الأضرار المرتبطة بالموارد الطبيعية وتكاليفها المستمرة جراء تلوث وتشويه المناظر الطبيعية مثلاً.
ب. التكاليف الإجتماعية، ومنها عدم قدرة الطبقات الإجتماعية للوقوف في وجه المنافسة كالحرفيين والمزارعين نظرا لإنخفاض أرباح مشاريعهم من جهة، والفقر في ظروف معينة من جهة أخرى.

المبحث الثاني

تحليل تطور واتجاهات مكونات الموازنة العامة في مصر

للمدة(١٩٨٥-٢٠١٦)

المطلب الأول: تحليل تطور النفقات العامة.

لأجل التعرف على مسار النفقات العامة يتطلب ذلك امعان النظر في الجدول (١) الذي يوضح زيادة حجم النفقات العامة من (١٤٩٤٥) مليون جنيه عام ١٩٨٥ إلى (٨١٧٨٤٣) مليون جنيه عام ٢٠١٦ وبمعدلات نمو سنوية كان أدناها سالباً نحو (٨.٢-%) عام ١٩٩٨ وأعلاها نحو (٥٤%) عام ١٩٩٢ وبمتوسط نمو سنوي للمدة كلها بلغ نحو (١٤.٤%)، ويعزى ذلك إلى التغيرات التي طرأت في كل من النفقات الجارية والنفقات الإستثمارية اللذين شهدا تقلباً واضحاً في معدلات نموها السنوية ولاسيما الإستثمارية منها التي شكلت نسبة مساهمة في إجمالي النفقات العامة نحو (٦٢.١%) في بداية المدة عام ١٩٨٥ لينخفض إلى نسبة قدرها (٨.٥%) عام ٢٠١٦ بلغ في المتوسط وللمدة كلها نسبة مساهمة بلغت نحو (٣٥%) أقل ما هو عليه الحال في جانب مساهمة النفقات الجارية في إجمالي النفقات العامة البالغة نحو (٦٤.٥%) وكان ذلك كله حصيلة التطورات خلال المدد الفرعية المبينة في الجدول نفسه.

جدول (١)

هيكل النفقات العامة في مصر للمدة (١٩٨٥-٢٠١٦) بالأسعار الجارية وبملايين الجنيهات

السنة	النفقات العامة						الإستثمارية / الاجمالية%	الجارية/ الاجمالية%
	الجارية	النمو%	الإستثمارية	النمو %	الإجمالية	النمو%		
1985	5668		9277		14945		62.1	37.93
1986	6462	14.01	11090	19.54	17552	17.44	63.2	36.82
1987	7350	13.74	10741	-3.15	18091	3.07	59.4	40.63
1988	8600	17.01	14313	33.26	22913	26.65	62.5	37.53
1989	9700	12.79	14213	-0.70	23913	4.36	59.4	40.56
1990	10900	12.37	15838	11.43	26738	11.81	59.2	40.77
المتوسط		13.98		12.08		12.67	61.0	39.04
1991	12500	14.68	22999	45.21	35499	32.77	64.8	35.21
1992	14500	16.00	40149	74.57	54649	53.95	73.5	26.53
1993	16000	10.34	40143	-0.01	56143	2.73	71.5	28.50
1994	18000	12.50	47382	18.03	65382	16.46	72.5	27.53
1995	21500	19.44	47189	-0.41	68689	5.06	68.7	31.30
1996	23800	10.70	50600	7.23	74400	8.31	68.0	31.99
المتوسط		13.94		24.10		19.88	69.8	30.18
1997	26100	9.66	52403	3.56	78503	5.51	66.8	33.25
1998	32500	24.52	39548	-	72048	-8.22	54.9	45.11
1999	61183	88.26	17541	-	78724	9.27	22.3	77.72
2000	69758	14.02	16706	-4.76	86464	9.83	19.3	80.68
2001	80843	15.89	15099	-9.62	95942	10.96	15.7	84.26
2002	85472	5.73	15267	1.11	100739	5.00	15.2	84.84
2003	95226	11.41	16560	8.47	111786	10.97	14.8	85.19
المتوسط		24.21		-		6.19	29.9	70.15
2004	123138	29.31	22851	37.99	145989	30.60	15.7	84.35
2005	138336	12.34	23275	1.86	161611	10.70	14.4	85.60
2006	186599	34.89	21212	-8.86	207811	28.59	10.2	89.79
2007	196531	5.32	25498	20.21	222029	6.84	11.5	88.52
2008	248099	26.24	34191	34.09	282290	27.14	12.1	87.89
2009	308069	24.17	43430	27.02	351499	24.52	12.4	87.64
2010	317637	3.11	48350	11.33	365987	4.12	13.2	86.79
2011	361985	13.96	39881	-	401866	9.80	9.9	90.08
2012	435074	20.19	35918	-9.94	470992	17.20	7.6	92.37
2013	548671	26.11	39516	10.02	588187	24.88	6.7	93.28
2014	647633	18.04	53881	36.35	701514	19.27	7.7	92.32
2015	623250	-3.76	91749	70.28	723250	3.10	12.7	86.17
2016	748594	20.11	69249	-	817843	13.08	8.5	91.53
المتوسط		17.69		14.48		16.91	11.0	88.95
١٦-٨٥		17.84		10.06		14.38	35.5	64.46

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على:

1. International Monetary Fund, International Financial Statistics,Yearbook, (Washington: IMF,2002).

٢. جمهورية مصر العربية، وزارة المالية، قانون رقم85 لسنة 2017، الحسابات الختامية للسنوات (٢٠١٥، ٢٠١٦).

٣. جمهورية مصر العربية، وزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الاداري، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، الموارد والاستخدامات للاقتصاد المصري خلال المدة 2016-1985.

ففي المدة الفرعية الأولى (١٩٨٥-١٩٩٠) وفي ضوء البيانات الواردة في الجدول (١) نفسه يتضح إن النفقات العامة إتسمت بالزيادة المستمرة في قيمتها المطلقة، فبعد أن بلغت قيمتها نحو (١٤٩٤٥) مليون جنيه عام ١٩٨٥ كانت قد وصلت إلى (٢٦٧٣٨) مليون جنيه عام ١٩٩٠ وبمعدلات نمو سنوية متقلبة بلغ متوسط النمو السنوي فيها نحو (١٢.٧%)، وهذا جاء متزامنا مع التطورات التي حصلت في جانبي النفقات العامة الجارية منها والإستثمارية وبمتوسط نمو سنوي بلغ نحو (١٣.٩%) و (١٢.١%) على الترتيب لكل منهما.

ومن الجدير بالذكر، إن مساهمة النفقات الإستثمارية في النفقات العامة البالغة نحو (٦١%) كانت أكبر بكثير من متوسط مساهمة النفقات الجارية في إجمالي النفقات العامة والبالغة نحو (٣٩ %) وذلك عن طريق المدة نفسها ما يستنتج منه أن توجه الحكومة في هذه المدة نحو ضبط النفقات كان لصالح الإستثمار وانتهاج سياسة الانفتاح والتوجه نحو مشاريع البنى الأساسية[xxviii]، إذ تميزت هذه المرحلة بالانفتاح الاقتصادي متمثلة بالاعفاءات الضريبية ساهمت بزيادة التوجه نحو الاستثمار[xxix].

في حين بلغ متوسط النمو السنوي لإجمالي النفقات العامة في **المدة الفرعية الثانية** (١٩٩١-١٩٩٦)

نحو (١٩.٩%) وهو أكبر بكثير من مثيله في المدة الفرعية الأخرى بفارق نحو (٥.٢) ن. م[xxx] على الرغم من إجراءات تخفيف العبء عن الموازنة العامة والتوجه نحو التخصيص في آيار ١٩٩١ خلال مرحلة الإصلاحات الإقتصادية والتي كان من نتائجها زيادة التخصيصات الإستثمارية التي إنعكست بإرتفاع معدلات النمو في جانب النفقات الإستثمارية العامة ووصوله بوصفه متوسطاً في النمو خلال تلك المدة إلى نحو (٢٤.١%) فضلاً عن استحداث حكومة مصر الى ما يسمى بالصندوق الإجتماعي للتنمية عام ١٩٩١ وذلك بهدف التخفيف من النتائج السلبية والجانبية للبرنامج الإصلاحي الخاص بالإقتصاد الوطني[xxxi].

وفي **المدة الفرعية الثالثة** (١٩٩٧-٢٠٠٣) وعلى أثر تراجع أسعار النفط العالمية ومن ثم تراجع النمو الاقتصادي العالميومن ثم الإيرادات النفطية ونظراً لتمتع الإقتصاد المصري في هذه المرحلة بالأحداث المتتالية والمتمثلة بأحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، وأزمة أسواق المال والهجوم الارهابي على الاقصر وسياسة الحفاظ على سعر صرف الجنيه المصري، فإنها تحديات إنعكست سلباً في إعتماد سياسة مالية انكماشية نتج عنها تخفيض النفقات ووصول نموه إلى معدلات متواضعة مقارنةً مع المدد الفرعية الأخرى بلغت في المتوسط نحو (٦.٢%) والتي كان من نتائجها تقييد النفقات الإستثمارية العامة وتمتعها بمعدلات نمو سلبية خلال السنوات (١٩٩٨-٢٠٠١) وصولاً إلى متوسط نمو بلغ نحو (١١.٦-%) للمدة الفرعية الثالثة الحالية قيد الدراسة.

أما خلال المدة الفرعية الرابعة (٢٠٠٤-٢٠١٦) ونظراً للتوجهات الحديثة في السياسة الإقتصادية المصرية عن طريق إعتمادها على اصلاحات اقتصادية أعطت الدور الكبير للقطاع الخاص وإعتماد الحكومة المصرية على سياسات مالية توسعية وانعكاس ذلك في النمو الإقتصادي خلال تلك المدة على أثر مزاحمة القطاع الخاص في جانب الإستثمار، وكان من نتائج ذلك الإنعكاس إيجاباً وكما يظهره الجدول (١) السابق بالتوجه نحو التوسع في مجال النفقات العامة وإعادته إلى وضع يكاد يكون أفضل ما هو عليه الحال في المدة الفرعية الثالثة السابقة ووصول متوسط النمو في المدة الحالية إلى نحو (١٦.٩%) كان للنفقات العامة الجارية الحصة الأكبر في متوسط النمو السنوي والبالغ نحو (١٧.٦%) في حين كان نصيب النفقات الإستثمارية منه نحو (١٤.٥%)، بيد إن الأهمية النسبية للنفقات الجارية من إجمالي النفقات العامة بلغ في المتوسط نحو (٨٩%) وهو أكبر ما هو عليه الحال في جانب النفقات الإستثمارية، نظراً لاستهداف السياسة المالية

المصرية لاسيما بعد الازمة الإقتصادية العالمية (٢٠٠٨-٢٠٠٩) بإعتماد إجراءات إحترازية لتحييد آثارها السلبية بالتوجه نحو زيادة إعتمادات الدعم وتخفيض الضرائب الجمركية على السلع الرأسمالية والمستلزمات الانتاجية الأخرى [xxxii].

المطلب الثاني: تحليل تطور الايرادات العامة.

تعد الإيرادات العامة أحد المكونات الرئيسة للموازنة العامة في مصر، إذ تؤدي التغيرات فيها حتما إلى إحداث تغيرات في الموازنة العامة للدولة ومن ثم التغير في معدلات النمو الإقتصادي، وبمعاينة الجدول (٢) يتضح أن هناك اتجاه تصاعدي في مسار الإيرادات العامة، فبعد أن بلغت قيمتها نحو(١٣٦٨١) مليون جنيه مصري في بداية مدة الدراسة كلها (١٩٨٥-٢٠١٦) عام ١٩٨٥ إزدادت لتصل إلى (٤٩١٤٨٧) مليون جنيه مصري في نهاية المدة المذكورة عام ٢٠١٦ وتميزت بالتقلب في معدلات نموها السنوي فكان أقلها في عام ١٩٩٦ البالغ نحو (٦-%) وأكبرها في عام ١٩٩١ البالغ نحو (٥١.٢%) وبمتوسط نمو سنوي للمدة كلها بلغ نحو (١٣%) .

جدول(٢)

الإيرادات العامة ورصيد الموازنة العامة في مصر للمدة (١٩٨٥-٢٠١٦) بملايين الجنيهات

السنة	الإيرادات الضريبية	النمو السنوي %	المساهمة في إجمالي الإيرادات	إجمالي الإيرادات	النمو السنوي %	العبء الضريبي%	صافي الموازنة
1985	7247		53.0	13681		١٩.٤٣	١٢٦٤-
1986	8273	14.16	53.3	15508	13.35	١٨.٧٦	٢٠٤٤-
1987	7493	-9.43	44.7	16764	8.10	١٤.٥٥	١٣٢٧-
1988	10688	42.64	53.7	19916	18.80	١٧.٣٥	٢٩٩٧-
1989	12636	18.23	55.9	22601	13.48	١٦.٤١	١٣١٢-
1990	16763	32.66	71.5	23435	3.69	١٧.٥٠	٣٣٠٣-
المتوسط		19.65	55.4		11.49	١٧.٣٣	٢٠٤١.٢-
1991	25706	53.35	72.6	35430	51.18	٢٢.٨٥	٦٩-
1992	29116	13.27	58.6	49678	40.21	٢٠.٩٣	٤٩٧١-
1993	33338	14.50	56.1	59443	19.66	٢١.٤٨	٣٣٠٠
1994	35945	7.82	53.0	67828	14.11	٢٠.٥٤	٢٤٤٦
1995	40053	11.43	54.4	73654	8.59	١٩.٦٣	٤٩٦٥
1996	42438	5.95	61.3	69233	-6.00	١٨.٥٠	٥١٦٧-
المتوسط		17.72	٥٩.٣		21.29	٢٠.٦٦	٨٤
1997	42450	0.03	58.3	72782	5.13	١٥.٩٦	٥٧٢١-
1998	43397	2.23	62.8	69091	-5.07	١٥.١٠	٢٩٥٧-
1999	46543	7.25	67.0	69423	0.48	١٥.١٣	٩٣٠١-
2000	49621	6.61	67.4	73626	6.05	١٤.٥٩	١٢٨٣٨-
2001	51358	3.50	68.9	74568	1.28	١٤.٣٢	٢١٣٧٤-
2002	51726	0.72	68.7	75255	0.92	١٣.٦٥	٢٥٤٨٤-
2003	57486	11.14	68.8	83530	11.00	١٣.٧٧	٢٨٢٥٦-
المتوسط		4.50	66.0		2.83	١٤.٦٥	١٥١٣٣-
2004	67148	16.81	69.2	96988	16.11	١٣.٨٤	٤٩٠٠١-
2005	75759	12.82	70.1	108011	11.37	١٤.٠٧	٥٣٦٠٠-
2006	97779	29.07	65.7	148887	37.84	١٥.٨٣	٥٨٩٢٤-
2007	114326	16.92	64.8	176329	18.43	١٥.٣٥	٤٥٧٠٠-
2008	137195	20.00	62.4	219941	24.73	١٥.٣٢	٦٢٣٤٩-

2009	163222	251119	18.97	72.8	345114	24.82	١٥.٦٦	٧٦٩٧٨-
2010	170494	260288	4.46	64.6	263782	-3.91	١٤.١٣	١٠٢٢٠٥-
2011	192072	205957	12.66	73.0	262999	-0.30	١٤.٠١	١٣٨٨٦٧-
2012	207410	252314	7.99	70.7	293518	11.60	١٢.٣٨	١٧٧٤٧٤-
2013	251119		21.07	72.8	345114	17.58	١٣.٥٠	٢٤٣٠٧٣-
2014	260288		3.65	57.0	456787	32.36	١٢.٢٢	٢٤٤٧٢٧-
2015	205957		-20.87	44.3	465341	1.87	٨.٤٣	٢٥٧٩٠٩-
2016	252314		22.51	51.3	491487	5.62	٩.٣٢	٣٢٦٣٥٦-
المتوسط			12.77	63.5		15.24	١٣.٣٩	١٤١٣٢٠.٢-
-١٩٨٥			12.97	61.7		13.00	١٩.٤٣	٦١٠٨٨.٧-

المصدر : من إعداد الباحثين بالإعتماد على :

1. International Monetary Fund, International Financial Statistics ,Yearbook ,2002.(Washington: IMF,2002).

2. http//:Www.Data.albankdawli.org.indicator/Gc.Tax.Total.World Bank Group (US).

٣. صندوق النقد العربي، بيانات الصندوق، (أبو ظبي: الصندوق، 2015).

٤. جمهورية مصر العربية، وزارة المالية، قانون رقم85 لسنة 2017، الحسابات الختامية للسنوات (٢٠١٥، ٢٠١٦).

٥. جمهورية مصر العربية، وزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الاداري، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، الموارد والاستخدامات للاقتصاد المصري خلال المدة 2016-1985.

أما بالنسبة لعناصرها فكانت الإيرادات الضريبية العنصر المتسيد في تغطية النفقات العامة وتجاوزها على النصف من مجمل الإيرادات العامة بدءاً من عام ١٩٨٥ وحتى نهاية عام ٢٠١٦ ، وقد تميزت بالتذبذب خلال مدة الدراسة كلها، لكنها حققت في المتوسط نمواً سنوياً قدره (١٢.٩٧%)، واذا ماتم إحتساب مؤشر توظيف الموارد المالية بوصفها عبئاً ضريبياً[xxxiii] كمتوسط للمدة كلها أيضاً فإنه يبلغ نحو(١٥.٧٧%) وهو في إتجاه تنازلي بدءاً من (١٩.٤%) عام ١٩٨٥ وصولاً إلى (٩.٣%) عام ٢٠١٦ وهو مؤشر منخفض مقارنة مع بلدان متقدمة وصل فيها إلى نحو (٥٠%) ومع بلدان نامية أخرى وصل المؤشر فيها إلى نحو (١٧%)، ومن ثم فإن مصر تعد متواضعة في هذا المجال، وبالامكان التعرف على أسباب تلك التغيرات عند تحليل المدد الفرعية الآتية:

ففي **المدة الفرعية الأولى** (١٩٨٥-١٩٩٠) يتضح من الجدول (٢) نفسه إن نمو الإيرادات العامة بلغ في المتوسط نحو (١١.٤٩%)، وكان ذلك حصيلة التطورات في جانب الإيرادات الضريبية التي تسهم مساهمة كبيرة في مجمل الإيرادات العامة، وان كانت بالمرتبة الثالثة بحصيلة عامه وبنمو في المتوسط بلغ نحو (٢٢.٤٩%) جاء ذلك انعكاساً الى ما يسمى بسياسة الباب المفتوح التي تبنتها الحكومة المصرية منذ عام ١٩٧٤ ولغاية هذه المدة ١٩٩٠، إذ إتبعت آنذاك سياسة مالية تمثلت بإجراءات خاصة فيها بعض الاعفاءات الضريبية، فضلاً عن المشاكل التي تعرض لها الإقتصاد المصري بعد إنهيار أسعار النفط في منتصف ثمانينات القرن الماضي ومشاكل هيكلية أخرى[xxxiv] .

في حين إتسمت **المدة الفرعية الثانية** (١٩٩١-١٩٩٦) بمسار نمو تنازلي على العكس ما هو الحال في بقية المدد الفرعية الأخرى التي شهدت تقلبات في ذلك، على الرغم من الاصلاحات الضريبية وبرامج الخصخصة والاصلاحات الاقتصادية الاخرى،[xxxv] فبعد أن سجل معدل نموها نحو (٥١.٢%) عام ١٩٩١ بلغ نحو (٦.٠-%) عام ١٩٩٦ وبمتوسط نمو سنوي للمدة كلها بلغ نحو (٢١.٣%)، فكانت الأكثر إرتفاعاً، إذ تبنت الحكومة خلال تلك المدة برامج الخصخصة وإقرار برنامج الإصلاح الإقتصادي في أيلول ١٩٩٠[xxxvi]، الذي كان من ثماره إعتماد برنامج خاص للإصلاح الضريبي تبنت بموجبه الحكومة إيقاف برامج الدعم المالي الموجه إلى المؤسسات والشركات العامة، فضلاً عن إستحداثها لضريبة جديدة سميت بضريبة المبيعات، وزيادة العوائد المالية من قناة السويس وضرائب التجارة الدولية [xxxvii] .

بينما شهدت **المدة الفرعية الثالثة** (١٩٩٧-٢٠٠٣) تزايداً في قيمة الايرات العامة وبمعدلات نمو متقلبة، فبعد أن كان معدل نموها نحو (٥.١%) في بداية المدة عام ١٩٩٧ إرتفع ليصل إلى نحو (١١%) في نهايتها عام ٢٠٠٣ وبمتوسط نمو سنوي بلغ نحو (٢.٨%)، ويعزى هذا الانخفاض الى تراجع الحصيلة من الضرائب بوصفها مؤشراً واضحاً في نمو الإيرادات العامة الاخرى (عدى الضريبية) التي سجل متوسط نموها نحو (٤.٥%) وهي الأقل من مستواها في المدد الفرعية الأخرى بفارق (١٥.٢، ١٣.٢، ٨.٣) نقاط مئوية للمدد الأولى والثانية والرابعة على الترتيب لكل منها، نظرا الى ما شهدته المرحلة الحالية من تراجع في متوسط النمو الإقتصادي[xxxviii]، وتعرض الإقتصاد المصري إلى صدمات منها ازمة الأسواق المالية في بلدان جنوب شرق آسيا للمدة (١٩٩٥-١٩٩٩) وأحداث عمليات الأقصر الإرهابية عام ١٩٩٥، فضلاً عن تداعيات أحداث ١١ أيلول عام ٢٠٠١ وحدوث أزمة الدولار التي أثرت سلباً على الإحتياطيات من النقد الأجنبي[xxxix].

أما خلال **المدة الفرعية الرابعة** (٢٠٠٤-٢٠١٦) فإن إجمالي الإيرادات العامة تميز بمعدلات نمو مرتفعة حتى عام ٢٠٠٩ تتراوح بين (١١.٤%) و (٣٧.٨%)، وجاءت إنسجاماً وبرنامج الإصلاح الإقتصادي الحديث الذي إعتمدته الحكومة المصرية بهدف إعطاء الدور الأكبر للقطاع الخاص وتعديل نظام التسعير بإستخدام الأدوات الضريبية على الرغم من بعض الاضطرابات في النمو الإقتصادي الذي تراجع بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ على أثر ازمة الرهن العقاري العالمية وإن كان تأثيرها في الإقتصاد المصري ضعيفاً من جهة، واستهداف السياسة المالية بعد عام ٢٠٠٨ إجراءات أخرى للحد من الآثار السلبية لتلك الازمة ومنها زيادة إعتمادات الدعم من جهة أخرى، فضلاً عن إجراءات تخفيض التعرفة الجمركية[xl].

ومن الجدير بالذكر، كان لإكتشاف حقول غاز جديدة في مصر خلال المدة المذكورة أي ما بعد عام ٢٠١٥ دور بارز في زيادة الإيرادات العامة، إذ تمتلك مصر نحو (2086) مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي المؤكد وبنسة (١.٠٦%) من إحتياطيات العالم منه[xli].

المطلب الثالث: تحليل صافي الموازنة العامة.

تكشف المعطيات الإحصائية الواردة في الجدول (٢) السابق إلى سيطرة العجز في الموازنة العامة المصرية خلال المدة كلها (١٩٨٥-٢٠١٦) بإستثناء السنوات (١٩٩٣، ١٩٩٤، ١٩٩٥)، فبعد أن كانت قيمة العجز نحو (١٢٦٤-) مليون جنيه عام ١٩٨٥ إزداد ليصل نهاية المدة عام ٢٠١٦ إلى (٣٢٦٣٥٦-)، إنعكس ذلك بوصفه نسبة متزايدة إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى ما نسبته (١٢.٠٥%) عام ٢٠١٦ بعد أن كان بنسبة (٣.٤%) عام ١٩٨٥، ويعود السبب الرئيس في ذلك إلى أن النمو السنوي في جانب النفقات العامة كان الأسرع من النمو السنوي في جانب الإيرادات العامة خلال مدة الدراسة كلها والذي بدوره إنعكس بسيطرة حجم النفقات العامة على الإيرادات العامة وصولاً إلى التأثير سلباً في زيادة حجم العجوزات المالية واستمرارها، الأمر الذي يشير إلى عدم قدرة الحكومة المصرية على التدارك بخفض النفقات العامة، ولاسيما ما بعد عام ٢٠١٠ نظراً للضغوط السياسية[xlii]، والمدد الفرعية الآتية سيتضح عن طريقها تفصيل مبررات ذلك العجز وحسب ظروف كل مرحلة فيها.

ففي **المدة الفرعية الأولى** (١٩٨٥-١٩٩٠) يتضح إن الموازنة العامة للدولة المصرية خلال هذه المرحلة قد تميزت بالعجوزات بسبب تأثر الإقتصاد المصري في السنوات التي سبقت عام ١٩٨٥ لاسيما عام ١٩٨٢ بمجموعة من الإختلالات الهيكلة وتدهور إيراداتها العامة، الأمر الذي على أساسه إتبعت الحكومة المصرية خلال هذه المدة سياسة مالية توسعية، فبعد أن كان صافي الموازنة عجزاً نحو (١٢٦٤) مليون جنيه عام ١٩٨٥ إزداد ليصل إلى عجز بمقدار (٣٣٠٣-) مليون جنيه وذلك في نهاية المدة الحالية عام ١٩٩٠ حتى إنها حققت متوسط عجز بمقدار (٢٠٤١.٢-) للمدة كلها.

وفي **المدة الفرعية الثانية** (١٩٩١-١٩٩٦)، وعلى الرغم من توجه الإقتصاد المصري خلال هذه المرحلة بتبني برنامج الإصلاح الإقتصادي الذي تم إقراره في أيلول عام ١٩٩٠وعلى أثر إيقاف الدعم المالي الموجه للقطاع العام والتوجه نحو زيادة الإيرادات العامة بما فيها الضريبية عن طريق زيادة الرسوم واسعار العديد من السلع والخدمات التي ادت بدورها الى انخفاض العجز في نسبة الموازنة الى الناتج المحلي الاجمالي ومتابعة الحكومة في إجراءات ضبط النفقات العامة، الا انه بعد اقرار برنامج التخصيص عام ١٩٩١ واجراءات تخفيف العبء عن الموازنة لاسيما بعد التوسع

والاصلاح الهيكلي وبيع مانسبته نحو (٤٢%) من الشركات العامة، فإن ما تحقق هو حصول فوائض في بعض السنوات من تلك المدة وصولا إلى حالة العجز في نهايتها[xliii].

وفي **المدة الفرعية الثالثة** (١٩٩٧-٢٠٠٣) وعلى أثر تزايد النفقات العامة عن الايرادات العامة عام ٢٠٠٠ نمت النفقات العامة في متوسط تلك المدة الى نحو (٦.١٩%) وهي الاسرع من نمو الايرادات العامة البالغة نحو (٢.٨%) وللمدة نفسها ايضا حتى اصبح بالعجز المستمر في المتوسط نحو (١٥١٣٣-) مليون جنيه نظراً للنمو المتسارع في جانب النفقات العامة ، وكان الهدف من ذلك كله هو مواجهة الصدمات الداخلية والمتمثلة بأحداث الهجوم الارهابي على الاقصر الذي كان تأثيره سلبياً في جانب الإيرادات ومنها الضريبية والإيرادات من قطاع السياحة من جهة، والصدمات الخارجية المتمثلة بأزمة أسواق المال (١٩٩٥-١٩٩٩) لتداخلها في هذه المدة وتراجع أسعار النفط والغاز من جهة أخرى، فضلاً عن توجهات السياسة الإنفاقية المصرية بتقديم الحوافز الإستثمارية للقطاع الخاص ومنها تخفيض النسب الحدية لضرائب الدخل وخفض الضرائب على الأرباح[xliv].

أما خلال **المدة الفرعية الرابعة** (٢٠٠٤-٢٠١٦) وفي إطار برنامج الإصلاح الإقتصادي المتبع في هذه المرحلة ومواجهة عجز الموازنة، فقد حاولت الحكومة المصرية إتباع سياسة مالية تقييدية لتخفيض العجز المستمر في الموازنة العامة للدولة خلال المدة الفرعية الثالثة وذلك عن طريق ترشيد النفقات العامة والتوجه نحو زيادة الإيرادات العامة[xlv]،الا إن تداعيات آثار الاضطرابات السياسية بعد عام ٢٠١٠ كان لها أثر كبير في انخفاض الإيرادات العامة المختلفة وانخفاض نموها، حتى وجدت الحكومات المتعاقبة عدم قدرتها في تخفيض النفقات العامة نظراً الى ما آلت إليه الإضطرابات والضغوط السياسية [xlvi]، لزيادة النفقات العامة على حساب الإيرادات الضريبية والتي كان من ثمارها استمرار العجز في الموازنات السنوية وتزايد قيمه المطلقة، فبعد أن كان بقيمة (٤٩٠٠١-) عام ٢٠٠٤ إزداد ليصل إلى (٣٢٦٣٥٦-) عام ٢٠١٦ ناهيك عن الإرتفاع في نسب ذلك العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي من نحو (١٠%) عام ٢٠٠٤ إلى (١٢.١%) عام ٢٠١٦ .

المطلب الرابع: تحليل تطور وإتجاهات النمو الإقتصادي في مصر

يعد الناتج المحلي الإجمالي من المؤشرات المهمة التي تعكس حقيقة حجم اقتصاد البلدان المختلفة، وعن طريقه يمكن التعرف على حقيقة التطور عند مقارنته مع بلدان أخرى أو داخل البلد الواحد بين السنوات المختلفة والمدد الزمنية، إذ يتضح من الجدول (٣) زيادة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من (٣٧٣٠٠) مليون جنيه في بداية المدة عام ١٩٨٥ إلى (٢٧٠٨٣٠٠) مليون جنيه في نهايتها عام ٢٠١٦ محققاً في ذلك معدلات نمو مرتفعة وإن كانت في حالة تقلب شديد وكان أدنى مستوى له عام ٢٠٠١ والبالغ نحو (٥.٥%) وأعلى مستوى له كان في عام ١٩٨٩ والبالغ نحو (٢٥%) بينما بلغ في آخر المدة عام ٢٠١٦ نحو (١٠.٨%) وكمتوسط للمدة كلها بلغ نحو (١٤.٩%) وإذا ما إستثنينا أثر التضخم بعد إحتساب الناتج بالأسعار الثابتة، فإنه إرتفع بأسعار سنة ١٩٩٥ من (١٧٥٩٤٣) مليون جنيه عام ١٩٨٥ إلى (٤٥٣٦٥٢) مليون جنيه عام ٢٠١٦ محققاً معدلات نمو متقلبة خلال المدة كلها بين الإيجابية والسلبية كانت في المتوسط نحو (٣.٢%) وبفارق (١١.٧) نقطة مئوية مقارنةً ومتوسط النمو بالأسعار الجارية ليعكس حقيقة التضخم، وقد جاءت هذه التقلبات في النمو لتعكس مدى تأثر الناتج بطبيعة الظروف الإقتصادية والسياسية التي صاحبت مسار الإقتصاد المصري خلال مدة الدراسة (١٩٨٥-٢٠١٦) ووفق المدد الفرعية الآتية:

جدول (٣)

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة في مصر للمدة (١٩٨٥-٢٠١٦) بملايين الجنيهات

السنة	GDP بالأسعار الجارية		الرقم القياسي لأسعار المستهلك* ١٠٠=١٩٩٥	GDP بالأسعار الثابتة	
	القيمة	النمو %		القيمة	النمو %
1985	37300		21.2	175943	
1986	44100	18.23	26.3	167680	-4.70
1987	51500	16.78	31.4	164013	-2.19
1988	61600	19.61	37	166486	1.51
1989	77000	25.00	44.9	171492	3.01
1990	95800	24.42	52.4	182824.	6.61
المتوسط		20.81			0.88
1991	112500	17.43	62.7	179426	-1.86
1992	139100	23.64	71.3	195091	8.73
1993	155200	11.57	79.9	194243	-0.43
1994	175000	12.76	86.4	202546	4.27
1995	204000	16.57	100	204000	0.72
1996	229400	12.45	107.2	213993	4.90
المتوسط		15.74			2.72
1997	265900	15.91	112.2	236988	10.75
1998	287400	8.09	116.5	246695	4.10
1999	307600	7.03	120.1	256119	3.82
2000	340100	10.57	123.3	275831	7.70
2001	358700	5.47	125.8	285135	3.37
2002	378900	5.63	129.6	292361	2.53
2003	417500	10.19	136.7	305413	4.46
المتوسط		8.98			5.25
2004	485300	16.24	160.4	302556	-0.94
2005	538500	10.96	165.3	325771	7.67
2006	617700	14.71	185.3	333351	2.33
2007	744800	20.58	203.4	366175	9.85
2008	895500	20.23	227.92	392901	7.30
2009	1042200	16.38	264.61	393863	0.24
2010	1206600	15.77	291.6	413786	5.06
2011	1371100	13.63	350	391743	-5.33
2012	1674700	22.14	366	457568	16.80
2013	1860400	11.09	408.7	455199	-0.52
2014	2130000	14.49	450	473333	3.98
2015	2443900	14.74	500	488780	3.26
2016	2708300	10.82	597	453652	-7.19
المتوسط		15.52			3.27
٨٥-١٦		14.94			3.22

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على:

1. International Monetary Fund, International Financial Statistics ,Yearbook ,2002.(Washington: IMF,2002).

٢. جمهورية مصر العربية، وزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الاداري، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، الموارد والاستخدامات للاقتصاد المصري خلال المدة 2016-1985.

*** تم تعديل وتوحيد سنة الأساس للرقم القياسي لأسعار المستهلك إلى سنة 100=1995.**

في **المدة الفرعية الأولى** (١٩٨٥-١٩٩٠) ونظرا الى ما تميز به الإقتصاد المصري خلال هذه المدة بالإختلالات الهيكلة[xlvii] التي كان لها الأثر الواضح في حدوث بعض التقلبات في النمو الإقتصادي، فإن مايشير إليه الجدول (٣) نفسه هو إزدياد معدل النمو السنوي بالأسعار الجارية من نحو (١٨.٢%) عام ١٩٨٦ إلى (٢٤.٤%) عام ١٩٩٠، بينما سجل بالأسعار الثابتة وللمدة نفسها معدلات نمو سلبية للسنوات (١٩٨٦،١٩٨٧) ثم الإرتفاع إلى نحو (٦.٦%) عام ١٩٩٠ ليعطي مؤشراً على تقلب النمو السنوي سواءً بالأسعار الجارية أم بالأسعار الثابتة، ويكشف حقيقية تأثره بالإجراءات المالية التي شهدت تقلباً هي الأخرى في نموها ومنها النفقات العامة لاسيما الإستثمارية منها بين النمو الإيجابي والنمو السلبي وانعكاسها سلباً في أداء الإقتصاد الوطني المصري ولاسيما ما شهدته هذه المدة من تقلب قبل عام ١٩٨٩ وعودة الحكومة بإعتماد سياسة مالية بضبط النفقات العامة لصالح النفقات الإستثمارية الذي كان تأثيره واضحاً في نهاية المدة ١٩٩٠التي أفضت ثمارها بإرتفاع النمو الإقتصادي عام ١٩٩٠ سواءً بالأسعار الجارية أم بالأسعار الثابتة، فضلاً عن التحسن في مجال الإستثمارات لمختلف قطاعات الإقتصاد الوطني وما لحق من تطور في بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وزيادة عائدات التصدير[xlviii].

بينما يستنتج من البيانات في الجدول نفسه أنه خلال **المدة الفرعية الثانية** (١٩٩١-١٩٩٦) وعلى الرغم من بعض التحديات التي رافقت الاقتصاد المصري سواء الاقتصادية منها أم السياسية وإن ساهمت في بعض التقلبات في نمو الناتج فإن بعض الاجراءات الأخرى في مجال برنامج الإصلاح الإقتصادي الذي شهدته المدة المذكورة عام ١٩٩١ بزيادة النمو في نهاية المدة عام ١٩٩٦ ليصبح نحو (٤.٩%) وبمتوسط نمو سنوي حقيقي للمدة كلها قدره نحو (٢.٧%) وبفارق نحو (١.٤٨) نقطة مئوية مقارنةً والمدة السابقة، ومن الجدير بالذكر أيضاً، إن إرتفاع نمو النفقات الإستثمارية في نهاية المدة عام ١٩٩٦ كان له تأثيره المباشر على وصول النمو الإقتصادي إلى المعدل المرتفع .

ونظراً الى ما تعرض له الإقتصاد المصري خلال **المدة الفرعية الثالثة** (١٩٩٧-٢٠٠٣) من الصدمات الداخلية والخارجية التي تمت الإشارة إليها آنفاً، إنعكست آثارها نحو إحداث بعض التقلبات الشديدة في نمو الناتج المحلي الإجمالي سواءً بالأسعار الجارية أم الثابتة بين الإرتفاع تارةً والانخفاض تارةً أخرى، فبعد أن كان النمو كما يعرضه الجدول (٣) قد حقق في المتوسط وبالأسعار الجارية في المدة السابقة(الثانية) ما مقدراه (١٥.٧%) فإنه في المدة الحالية إنخفض بنحو (٦) نقطة مئوية ليبلغ بالاسعار الجارية نحو (٨.٩٨%)، وبعد إستبعاد أثر التضخم يصبح متوسط النمو بالأسعر الثابتة للمدة الحالية(الثالثة) نحو (٥.٢٥%) وهو أكثر ما هو عليه الحال في المدة السابقة كان سببها إرتفاع النمو عام ١٩٩٧ ووصوله إلى نحو (١٠.٧%) بالأسعار الثابتة لارتباطه بالتطورات التي صاحبت المدة السابقة وبفارق نحو (٢.٦) ن. م، إلا إن الصدمات الخارجية والمتمثلة بتراجع أسعار النفط وأزمة أسواق المال ما بعد عام ١٩٩٥ وما تبعته الحكومة المصرية من إجراءات من شأنها الحفاظ على سعر صرف العملة الوطنية من نتائجها انخفاض معدلات نمو النفقات الإستثمارية العامة ومن ثم الأثر السلبي في عدم إستقرار الإقتصاد الوطني وتقلب النمو فيه.

وفيما يتعلق بإيجابيات الإصلاح الإقتصادي والتنويه عنها في هذا المجال فإن أثرها لن يتأتى إلا في السنة الأخيرة من تلك المدة التي رافقها إتفاق بلدان الخليج العربي والولايات المتحدة الأمريكية ونادي باريس والتي إنطوت بزيادة المساعدات المالية إلى جمهورية مصر وإعادة جدول الديون وإعفاء مصر من معظمها بهدف تطوير الإقتصاد الوطني واصلاحه[xlix]، وعلى أثر تلك التقلبات في النمو الإقتصادي وما يقابلها من الإستقرار النسبي للنمو السكاني، فمن الطبيعي أن يشهد مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي التقلبات في نموه.

أما خلال **المدة الفرعية الرابعة** (٢٠٠٤-٢٠١٦) ونظراً لحصول بعض التطورات الإيجابية التي صاحبت الإقتصاد المصري لاسيما الإصلاحات الإقتصادية خلال السنوات (٢٠٠٣-٢٠١٠) وما تبعها من إجراءات تحفيزية لتنشيط النمو الإقتصادي ودورها الإيجابي خلال الازمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨[l]، من جهة، وما تلا ذلك من تطورات سلبية لاسيما بعد ثورة ٢٥ يناير عام ٢٠١١ وما شهدته من أحداث بمثابة صدمة داخلية، من جهة أخرى، إنعكست آثارها بإحداث

بعض التقلبات في معدلات النمو الإقتصادي سواءً بالأسعار الجارية أم بالأسعار الثابتة، فبعد أن كان بالأسعار الجارية نحو (١٦.٢%) عام ٢٠٠٤ إرتفع إلى نحو (٢٠.٦%) عام ٢٠٠٧ ثم بالتراجع عام ٢٠١٦ إلى نحو (١٠.٨%)، يوازيه في ذلك التقلب الشديد بالأسعار الثابتة سواءً بالسلب أم بالإيجاب وكان أقل مستوى له في عام ٢٠١٦، وجاء متزامناً بالتطورات السياسية والإقتصادية التي كانت سبباً مباشراً بالوصول إلى معدل نمو متوسط حقيقي للمدة كلها بنحو (٣.٣%) بالأسعار الثابتة وهو أقل من المدة الثالثة السابقة بفارق (٢) نقطة مئوية ويزيد عن المدتين الأولى والثانية بفارق (٢.٤) و (٠.٦) ن. م على الترتيب لكل منهما.

المطلب الخامس: العلاقة بين مكونات الموازنة والنمو الاقتصادي

وفيما يتعلق بتحديد العلاقة بين مكونات الموازنة العامة والنمو الاقتصادي يتضح من الجدول (٣) أن هناك علاقة وثيقة بين تلك المكونات سواءً النفقات العامة أم الايرادات العامة أم صافي الموازنة العامة، اذ يتضح بشكل عام ان هناك علاقة بين تلك المكونات ومعدل نمو الناتج سواءً أكانت طردية أم عكسية، فعند التركيز على رصيد الموازنة خلال مدة الدراسة(١٩٨٥-٢٠١٦) ونظرا لاتسامها بالعجز في افضل الاحوال بسبب تزايد حجم ونمو النفقات العامة في متوسط المدة كلها الى نحو (١٤.٣٨%) مقابل نمو GDP بمتوسط قدره نحو (١٤.٩٤%) للمدة نفسها في وقت كان متوسط نمو الايرادات العامة نحو (١٣%) للمدة ككل نظرا للتقلب في جانب الايرادات العامة والتحديات التي واجهت نمو الايرادات الضريبية التي تم الاشارة اليها سلفاً والتي ساهمت في حصول العجز الحالي في الموازنة، ففي المدة الفرعية الاولى (١٩٨٥-١٩٩٠) ونظرا لزيادة حجم ونمو النفقات العامة في المتوسط البالغ نحو (١٢.٦٧%) ومن ثم ازدياد حجم العجز من (-١٢٦٤) مليون جنيه عام ١٩٨٥ الى نحو (-٣٣٠٣) مليون جنيه كان له الاثر الواضح في تقلب نمو GDP ووصوله الى نحو (٢٠.٨١%) في المتوسط ايضا، بينما خلال المدة الفرعية الثانية (١٩٩١-١٩٩٦)وعلى اثر انخفاض العجز وتحوله في المتوسط الى فائضقدره نحو (٨٤) مليون جنيه كان له الاثر السلبي وتراجع معدلات نمو GDP في تلك المدة الى (١٥.٧٤%) في المتوسط ايضا وبفارق (٥.٠٧) نقطة مئوية، ويعزى السبب الرئيس في ذلك الى زيادة نمو الايرادات العامة على اثر نمو الايرادات الضريبية ، اي ان هناك علاقة وثيقة وكانت عكسية متوافقة ومنطق النظرية الاقتصادية.

ونظرا للتلكؤ في نمو النفقات العامة والايرادات العامة واستمرار العجز في الموازنة وبفارق قدره (٣.٣٦) نقطة مئوية في متوسط المدة قيد التحليل أدى الى تراجع نمو GDP في المتوسط الى نحو (٨.٩٨%) بعد ان كان نحو (١٥.٧٤%) في المدة السابقة .

أما خلال المدة الاخيرة (٢٠٠٤-٢٠١٦) وعلى اثر تفوق نمو النفقات العامة على نمو الايرادات العامة وزيادة العجز الى نحو (-١٤١٣٢٠) مليون جنيه بعد ان كان نحو (-١٥١٣٣) مليون جنيه كمتوسط للمدة الفرعية الثالثة زاد نمو GDP الى نحو (١٥.٥٢%) وبفارق ايجابي بلغ (٤.٦٢) نقطة مئوية ، ما يعطي ذلك كله دلالة واضحة على ان التغيرات في مكونات الموازنة العامة المصرية كان لها دورا واضحا في التغيرات في النمو الاقتصادي فيها ، اذ انعكس عجز الموازنة بشكل عام الى تنامي حجم GDP ومن ثم نموه نظرا للسياسة التوسعية التي تتبعها مصر في أغلب سنوات مدة الدراسة.

جدول (٣)

مكونات الموازنة العامة ونمو GDP في مصر للمدة (١٩٨٥-٢٠١٦) بملايين الجنيهات

السنة	GDP بالجارية	نمو سنوي%	النفقات العامة	نمو سنوي%	الايرادات العامة	نمو سنوي%	صافي الموازنة
1985	37300		14945		13681		1264-
1986	44100	18.23	17552	17.44	15508	13.35	2044-
1987	51500	16.78	18091	3.07	16764	8.1	1327-
1988	61600	19.61	22913	26.65	19916	18.8	2997-
1989	77000	25	23913	4.36	22601	13.48	1312-
1990	95800	24.42	26738	11.81	23435	3.69	3303-
1985-1990		20.81		12.67		11.49	2041.2-
1991	112500	17.43	35499	32.77	35430	51.18	69-
1992	139100	23.64	54649	53.95	49678	40.21	4971-
1993	155200	11.57	56143	2.73	59443	19.66	3300
1994	175000	12.76	65382	16.46	67828	14.11	2446
1995	204000	16.57	68689	5.06	73654	8.59	4965
1996	229400	12.45	74400	8.31	69233	6-	5167-
1991-1996		15.74		19.88		21.29	84
1997	265900	15.91	78503	5.51	72782	5.13	5721-
1998	287400	8.09	72048	8.22-	69091	5.07-	2957-
1999	307600	7.03	78724	9.27	69423	0.48	9301-
2000	340100	10.57	86464	9.83	73626	6.05	12838-
2001	358700	5.47	95942	10.96	74568	1.28	21374-
2002	378900	5.63	100739	5	75255	0.92	25484-
2003	417500	10.19	111786	10.97	83530	11	28256-
1997-2003		8.98		6.19		2.83	15133-
2004	485300	16.24	145989	30.6	96988	16.11	49001-
2005	538500	10.96	161611	10.7	108011	11.37	53600-
2006	617700	14.71	207811	28.59	148887	37.84	58924-
2007	744800	20.58	222029	6.84	176329	18.43	45700-
2008	895500	20.23	282290	27.14	219941	24.73	62349-
2009	1042200	16.38	351499	24.52	274521	24.82	76978-
2010	1206600	15.77	365987	4.12	263782	3.91-	102205-
2011	1371100	13.63	401866	9.8	262999	0.3-	138867-
2012	1674700	22.14	470992	17.2	293518	11.6	177474-
2013	1860400	11.09	588187	24.88	345114	17.58	243073-
2014	2130000	14.49	701514	19.27	456787	32.36	244727-
2015	2443900	14.74	723250	3.1	465341	1.87	257909-
2016	2708300	10.82	817843	13.08	491487	5.62	326356-
2004-2016		15.52		16.91		15.24	141320-
1985-2016		14.94		14.38		13	61088.7-

المصدر: الجدولين (١، ٢)

المبحث الثالث

قياس أثر مكونات الموازنة العامة في النمو الإقتصادي في مصر بإستخدام متجه تصحيح الخطأ (VECM) للمدة (١٩٨٥-٢٠١٦)

تعد النماذج القياسية من الأدوات القياسية المهمة في مجال التحقق من مدى إمكانية صحة الفروض الإقتصادية من عدمها وذلك عن طريق إستخدام مزيج من الأدوات الرياضية والإحصائية فضلاً عن فروض النظرية الإقتصادية، ويجري ذلك لتحديد طبيعة العلاقات بين المتغيرات المراد دراستها عن طريق بناء أنموذج قياسي يحتوي على مجموعة من المعادلات لإختبار أثر متغيراته فيما بينها،[li] ولأجل ذلك يتم إعتماد الخطوات الآتية :

أولاً : توصيف الانموذج القياسي.

ويتضمن معادلات تضم متغيرات مستقلة وأخرى تابعة (معتمدة)، جرى على أساسها تقدير العلاقات المدروسة عن طريق إستخدام أنموذج الإنحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression) ، وللقيام بذلك لابد من إتباع مايأتي :

١.بناء هيكل الانموذج:

جرى في هذا المجال إعتماد البيانات السنوية لكل من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) للتعبير عن النمو الإقتصادي من جهة، وإجمالي النفقات العامة (EXP) وإجمالي الإيرادات العامة (REV) ، للتعبير عن مكونات الموازنة العامة بوصفها متغيرات توضيحية لبيان أثر الموازنة العامة في النمو الإقتصادي للمدة (١٩٨٥-٢٠١٦) وبواقع (٣٢) مشاهدة .

٢. متغيرات الانموذج.

وهي عدد من المتغيرات الإقتصادية التي ويتم في هذا المجال إستخدام عدد من المتغيرات لمعرفة أثر الموازنة العامة في النمو الإقتصادي في ضوء ما جاءت به النظرية الإقتصادية والطروحات الفكرية المختلفة، ومايأتي وصف لتلك المتغيرات:

أ. المتغيرات المستقلة: Independent Variables .

تتحدد تلك المتغيرات من خارج الانموذج وجرى الحصول عليها من مؤسسات عامة محلية مثل وزارات (التخطيط ، المالية)، وأخرى أجنبية مثل (صندوق النقد الدولي، صندوق النقد العربي)، وقد تمثلت المتغيرات المستقلة بكل من الايرادات العامة (REV)، والنفقات العامة (EXP) وبواقع (٣٢) مشاهدة.

ب. المتغيرات التابعة: Dependent Variables .

ويطلق عليها بالمتغيرات الداخلية (Endogenous Variables) نظراً لتحديد قيمها من قوى داخل الانموذج، وقد إقتصرت على الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بوصفه متغيراً تابعاً، وممثل عن النمو الإقتصادي وبواقع (٣٢) مشاهدة .

ثانياً : العلاقة بين المتغيرات الداخلة في الانموذج:

لقد تم تحديد إتجاه العلاقة بين هذه المتغيرات وفقاً الى ما جاءت به النظرية الإقتصادية في طروحاتها المختلفة وكما يأتي:

١. **العلاقة بين الإيرادات العامة (REV) والنمو الإقتصادي (GDP) .**

هناك علاقة بين الإيرادات العامة (REV) والنمو الإقتصادي (GDP) وستكون المعلمة(a_4) سالبة في حالة سيطرة الإيرادات الضريبية نظرا لاعتماد إقتصاد مصر بشكل رئيس على الإيرادات الضريبية في تمويل إجمالي الإيرادات العامة بنسبة بلغت نحو (61.7%) في متوسط مدة الدراسة.

٢. **العلاقة بين النفقات العامة (EXP) والنمو الإقتصادي (GDP).**

وفي هذا الصدد تشير النظرية الإقتصادية إلى إفتراض وجود علاقة طردية إيجابية بين النفقات العامة (EXP) والناتج المحلي الإجمالي (GDP) ، إذ من المتوقع أن تكون قيمة المعلمة (a2) موجبة نظراً لأن الزيادة في النفقات العامة يترتب عليها زيادة في الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم النمو الإقتصادي .

ويتضمن الانموذج معادلات متعددة أستخدمت الصيغة الرياضية المختلفة ولوحظ أن الصيغة اللوغاريتمية المزدوجة بوصفها الأنموذج الأفضل في تحقيق هدف وفرضية البحث وفقاً للمعايير الإحصائية والإقتصادية المختلفة وكانت كما في أدناه :

$$LnGDP = \propto_1 + \propto_2 LnEXP + U_1 \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (1)$$

$$LnGDP = \propto_3 \mp \propto_4 Ln\,REV + U_2 \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (2)$$

ولتحليل السلاسل الزمنية ومدى إمكانية إستقرارها تم إتباع الأساليب الحديثة لإستخدامها في دراسة العلاقة بين المتغيرات المذكورة فضلاً عن إستخدام أسلوب التكامل المشترك ومنهجية (آنجل – جرانجر) وصولا الى إستخدام أنموذج تصحيح الخطأ (VECM) بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews:9).

ثالثاً: تقدير وتحليل النتائج.

١. **مصفوفة معاملات الإرتباط.**

لغرض التعرف على إنحدار العلاقة بين المتغيرات المدروسة قيد التحليل والقياس جرى التوصل إلى معاملات الإرتباط المبينة في الجدول (٤) الآتي :

جدول (٤)

مصفوفة معاملات الإرتباط

	GDP	EX	REV
GDP	1.000000	0.995059	0.989209
EX	0.995059	1.000000	0.989160
REV	0.989209	0.989160	1.000000

المصدر: بالإعتماد على برنامج (Eviews:9)

ويتضح من الجدول (٤) أن هناك قوة وإتجاه للعلاقة بين المتغيرات قيد الاختبار فضلا عن وجود درجة إرتباط عالية بينها، إذ إن الزيادة في النفقات العامة يترتب عليها زيادة في الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم النمو الإقتصادي وكانت درجة الإرتباط قد بلغت (٠.٩٩٥)، وإن الزيادة في إجمالي الإيرادات العامة يترتب عليها أيضاً زيادة في GDP بدرجة إرتباط (٠.٩٨٩) بكونها شاملة لجميع الايرادات، وهذا الإرتباط قد لايكون شرطا كافيا للتفسير وانما قد يكون عاجزاً عن بيان وتحديد إتجاهات التأثير وتفاصيلها بين تلك المتغيرات ولا يعطي دليلاً كافياً بوجود علاقات سببية نظرا لإرتباط تلك

المتغيرات بإرتباطات دالية (Functionally) تسمى غالباً بالتزامن تتحرك متأثرة بعوامل مشتركة فيما بينها [iii]، وبموجب ذلك سيجري التوجه إلى أساليب أخرى كان من أهمها نماذج الإنحدار لبيان صحة ذلك من عدمه.

٢. إختبار إستقرارية السلاسل الزمنية Stability Testing Time Series

وهنا ينبغي القيام بإختبار جذر الوحدة بوصفه خطوة أولية في عملية التحليل للتعرف على درجة التكامل للمتغيرات الأساسية وتفادي مسألة تقدير المعادلات الزائفة، ولذلك تم إستخدام إختبار (ديكي- فولر الموسع: ADF) لإختبار مدى السكون في السلاسل الخاصة بالمتغيرات الداخلة في الانموذج، والجدول (٥) يظهر إن المتغيرات قيد البحث والتحليل هي متغيرات غير ساكنة عند المستوى وكذلك الفرق الأول، إلا إنه وبعد القيام بأخذ الفرق الثاني والقيام بإعادة الإختبار لها تبين بأنها جميعاً أصبحت ساكنة عند مستوى معنوية (٠.٠١) و (٠.٠٥) بقاطع وإتجاه عام، وكما يلاحظ من بيانات الجدول نفسه إن قيم (t) المحسوبة بقيمها المطلقة كانت أكبر من قيمها الحرجة أو الجدولية، ويتضح ذلك من القيمة الاحتمالية (Prob) التي كانت في أعلاها (0.031) وهي اقل من مستوى المعنوية (0.05)، ومن ثم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، وإن رتبة التكامل للمتغيرات كانت من الدرجة الثانية $I\sim(2)$ (GDP , EX, REV,) وإنها متكاملة من الدرجة نفسها .

جدول (٥)

نتائج إختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) بإستخدام (ADF)

المتغيرات	المستوى: Level	الفرق الأول: 1st Difference	الفرق الثاني: 2st Difference	Prob
GDP	1.7490	0.28523	-8.22548	0.000*
EXP	5.1121	1.46404	-3.86539	0.031**
REV	0.23378	-1.14129	-7.63642	0.000*

المصدر: بالإعتماد على برنامج (Eviews:9)

*** مستوى معنوية ٠.٠١**

****مستوى معنوية ٠.٠٥**

ولتوضيح ذلك يمكن ملاحظة ذلك من الشكلين الاتيين (١، ٢):

شكل(١)

عدم إستقرار السلاسل الزمنية عند المستوى

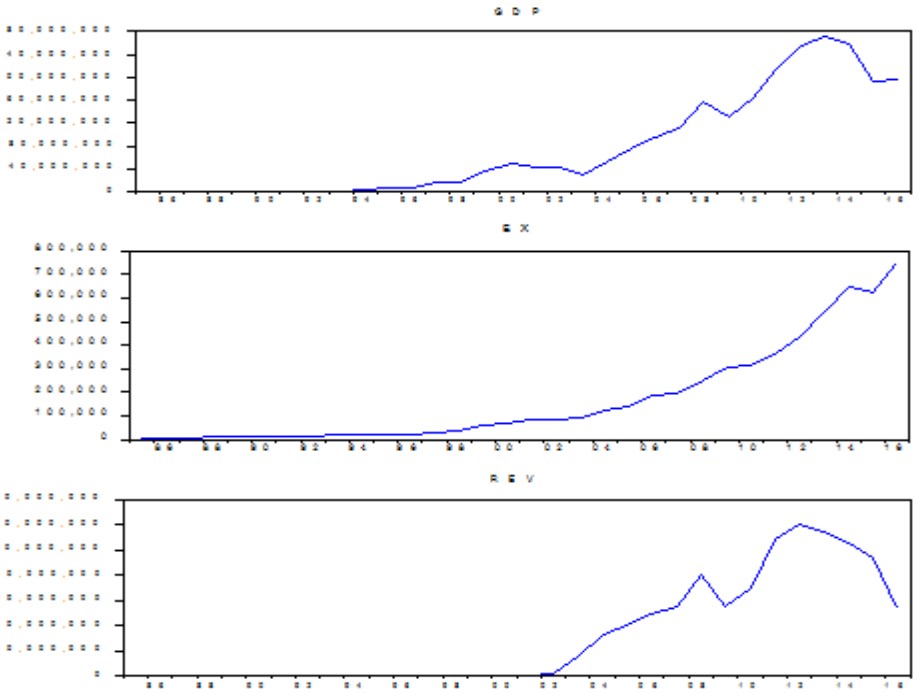

المصدر: بالإعتماد على برنامج (Eviews:9)

شكل (٢)

استقرار السلاسل الزمنية عند الفرق الثاني

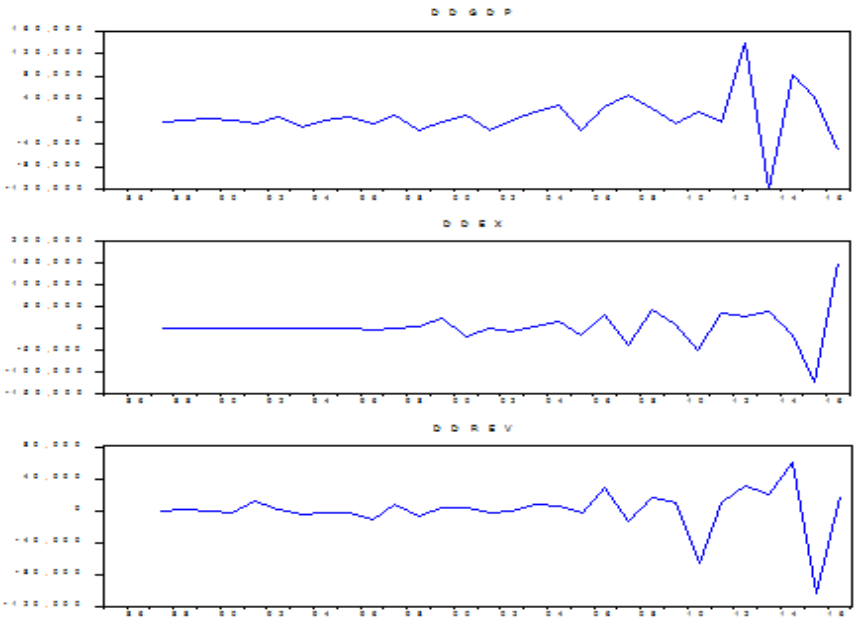

المصدر: بالإعتماد على برنامج (Eviews:9)

٣. تحليل نتائج إختبار التكامل المشترك .

لغرض الكشف عن العلاقات بين أثر الموازنة العامة متمثلة بمكونيها (النفقات العامة: EXP)، و (الإيرادات العامة: REV) على (النمو الإقتصادي: GDP) فإنه لابد من إختبار التكامل المشترك وذلك بإستخدام منهجية (جوهانسن – جسليوس: ١٩٩٠, Johansen and Juselius) لتحديد عدد المتجهات ولكل معادلة يتم تقديرها مع الكشف عن مدى وجود علاقة خطية توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة، الأمر الذي يتطلب القيام بتحديد عدد فترات التباطؤ أو الإبطاء الزمني (Lags) وإختبار المدة المثلى، فعن طريق ألاتيين (VAR) يمكن بيان المعايير الخمسية المتمثلة بـ(AIC , SC, EPE , LR , HQ) ، والتي أظهرت نتائجها إنها إختارت مدة زمنية واحدة وكما يوضحها الجدول (٦) الآتي:

جدول (٦)

إختبار عدد فترات التباطؤ الزمني وفقاً لالاتيين VAR

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: GDP EX
Exogenous variables: C
Date: 02/26/18 Time: 06:43
Sample: 1985 2016
Included observations: 30

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-789.8594	NA	2.90e+20	52.79062	52.88404	52.82051
1	-690.0011	179.7449*	4.86e+17*	46.40007*	46.68031*	46.48972*
2	-688.6890	2.186823	5.85e+17	46.57926	47.04633	46.72868

المصدر: بالاعتماد على برنامج (Eviews:9)

***عدد التخلفات المثلى عند مستوى معنوية ٠.٠٥**

LR : (إختبار LR) ، FPE : (الخطأ التنبئوي النهائي) ، AIC : (معيار اكايل AKAIKE) ، SC: (معيار سكوراز Schwrz) ، HQ: (معيار Hanab-Quinn) .

وفي هذا المجال يشير (Engle and Granger) عام (١٩٨٧) إلى أن عدم إستقرارية السلاسل الزمنية أو عدم سكونها عند المستوى لاينفي وجود العلاقة الخطية طويلة الأمد بين المتغيرات وهنا تقتضي الضرورة إعتماد وإجراء إختبار التكامل المشترك للكشف عن تلك العلاقة وذلك بإستخدام إختبار جوهانسن – جسليوس بوصفه الطريقة التي تسمح بالأثر المتبادل بين المتغيرات المدروسة قيد التحليل والإختبار، والجدول (٧) الآتي يوصلنا الى نتائج كل من إختبار الأثر (Trace Test : $\lambda\, trace$) وإختبار الجذر الكامل (Maximum Eigenvalues : $\lambda\, max\, \lambda\, trace$) لبيان مدى وجود العلاقات طويلة الأمد.

جدول(٧)

إختبار جوهانسن – جسليوس للتكامل المشترك

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.565190	34.70416	29.79707	0.0126
At most 1	0.199797	9.718748	15.49471	0.3030
At most 2	0.096129	3.032056	3.841466	0.0816

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.565190	24.98541	21.13162	0.0136
At most 1	0.199797	6.686692	14.26460	0.5268
At most 2	0.096129	3.032056	3.841466	0.0816

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: بالإعتماد على برنامج (Eviews:9)

إذ تشير نتائج الجدول (٧) إلى أن قيمة ($\lambda\, trace$) المحسوبة والبالغة نحو (٣٤.٧٠٤١٦) هي أكبر من القيمة الحرجة (Criticalvalue) لها والبالغة نحو (٢٩.٧٩٧٠٧) وذلك عند مستوى معنوية (٠.٠٥)، وهذا يعني عدم قبول الفرضية العدمية الخاصة بعدم وجود تكامل مشترك أو متجه تكاملي واحد في الاالاتيين وهي (r=0)، وقبول الفرضية البديلة أي (r=1) الخاصة بوجود متجه تكاملي أو تكامل مشترك واحد ومن ثم وجود العلاقة التوازنية طويلة الأجل.

أما ما يتعلق بإختبار ($\lambda\, max$) أو ما يسمى بالقيمة العظمى فهو الآخر يعطي دليل واضح على وجود تلك العلاقة التوازنية بين المتغيرات المدروسة محل البحث والإختبار، إذ كانت القيمة المحسوبة لـ($\lambda\, max$) والبالغة نحو (٢٤.٩٨٥٤١) هي أكبر من قيمتها الحرجة (الجدولية) البالغة نحو (٢١.١٣١٦٢) عند مستوى معنوية (٠.٠٥) ومن ثم قبول الفرض البديل وثبات وجود علاقة توازنية طويلة الأجل.

وبهدف أن يكون الاالاتيين أكثر ملاءمة في عملية تقدير العلاقات فإنه لابد من أن يحضى بتمثيل أنموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM) الخاص بتقدير الآثار قصيرة الأمد وطويلة الأمد بين مكوني الموازنة العامة والنمو الإقتصادي.

١. تحليل نتائج متجه تصحيح الخطأ (VECM).

إن أنموذج متجه تصحيح الخطأ (Vector Error Correction Model) هو عبارة عن أنموذج إنحدار ذاتي متجه ومقيد جرى تصميمه لإستخدامه مع السلاسل الزمنية غير الساكنة أو غير المستقرة والتي تكون متكاملة فيما بينها (conintegrated)، ويعد حد التكامل المشترك نفسه حداً لتصحيح الخطأ طالما إن الإنحرافات من نوع التوازن طويل الأجل يجري تصحيحها بشكل تدريجي عن طريق آليات معينة تسمى بآليات التكييف في الأجل القصير، فضلاً عن كونه يفيد في تفادي المشاكل القياسية المنبثقة عن الإرتباط الزائف أو المظلل، والجدول (٨) الآتي يشير إلى نتائج تقدير هذا الانموذج (VECM):

جدول (٨)

نتائج إختبار أنموذج تصحيح الخطأ VECM

Dependent Variable: D(GDP)
Method: Least Squares (Gauss-Newton / Marquardt steps)
Date: 02/28/18 Time: 18:29
Sample (adjusted): 1987 2016
Included observations: 30 after adjustments
D(GDP) = C(1)*(GDP(-1) - 2.98963277417*EX(-1) - 3.08382031991*REV(-1) + 267980.82115) + C(2)*D(GDP(-1)) + C(3)*D(EX(-1)) + C(4) *D(REV(-1)) + C(5)

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-0.282647	0.054602	-5.176477	0.0000
C(2)	0.148078	0.147311	1.005204	0.3244
C(3)	0.584171	0.275201	2.122706	0.0439
C(4)	-1.269411	0.414493	-3.062565	0.0052
C(5)	84013.47	15980.32	5.257309	0.0000

R-squared	0.930606	Mean dependent var	88806.67
Adjusted R-squared	0.919503	S.D. dependent var	96263.03
S.E. of regression	27311.66	Akaike info criterion	23.41903
Sum squared resid	1.86E+10	Schwarz criterion	23.65256
Log likelihood	-346.2854	Hannan-Quinn criter.	23.49374
F-statistic	83.81602	Durbin-Watson stat	2.316420
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: بالإعتماد على برنامج (Eviews:9)

D(GDP) = C(1)*(GDP(-1) - 2.98963277417*EX(-1) - 3.08382031991*REV(-1) + 267980.82115) + C(2)*D(GDP(-1)) + C(3)*D(EX(-1)) + C(4)*D(REV(-1)) + C(5)

تشير نتائج تقدير (VECM) المبينة في الجدول (٨) إلى أن قيمة معامل التكييف أي المعلمة المقدرة لحد التصحيح (C1) في معادلة النمو الإقتصادي البالغة (0.282647-) كانت معنوية وسالبة وبمستوى معنوية (٠.٠١) وبذلك تشير إلى وجود علاقة توازنية طويل الأجل بين الموازنة العامة والنمو الإقتصادي، وإن حد تصحيح الخطأ يسهم في تفسير التغيرات الحاصلة في النمو الإقتصادي وإن هناك علاقة سببية في الأجل الطويل تتجه من مكونات الموازنة العامة إلى النمو الإقتصادي، فضلاً عن أن سرعة تصحيح الخطأ البالغة نحو (٠.٢٨٢٦) تشير إلى أن النظام يعدل نفسه حتماً بإتجاه التوازن وذلك بوقت يستغرق (3.5) سنة أي إن ($1 \div 0.28 = 3.5$) وهذه سرعة تعد بطيئة نوعاً ما، وإن معادلة تصحيح الخطأ تشير إلى أن (٢٨%) من الإختلال في التوازن خلال المدة السابقة وهي (*t-1*) بالإمكان القيام بتصحيحه في المدة الحالية (*t*) وذلك بإتجاه التوازن عندما يتم ذلك عن طريق الإيرادات العامة والنفقات العامة .

أما فيما يتعلق بـ {C(2) , C(3) , C(4)} فإنها معلمات قصيرة الأجل تشير الى العلاقة قصيرة الأجل، ويظهر معامل إبطاء النمو الإقتصادي بأنه ليس ذا دلالة إحصائية في المعادلة المقدرة، بينما كان معامل إبطاء النفقات العامة ذا دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠٥) ما يشير إلى أن النفقات العامة ذات أهمية على التأثير في النمو الإقتصادي خلال الأمد القصير، وكان معامل إبطاء الإيرادات العامة ذا دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠١) ما يعني أن الإيرادات العامة لها أهمية أيضاً على التأثير في النمو الإقتصادي خلال الأمد القصير، وهذه العلاقة كانت سالبة أي أن زيادة الإيرادات العامة سوف تؤدي إلى إنخفاض معدل النمو الإقتصادي في الأجل القصير، ويعزى ذلك إلى أن النسبة العالية من مكونات الإيرادات العامة في مصر متكونة من الضرائب التي تشكل أكثر نحو (61,7 %) وجاء ذلك متوافقاً ومنطق النظرية الإقتصادية .

ولغرض التأكد من دقة وصحة النتائج لابد من إجراء بعض الإختبارات ذات الأهمية في تحديد العلاقة السببية قصيرة الأجل بين المتغيرات المدروسة، ومنها إختبار والد (Wald Test) وهو يفيد في إختبار معنوية المعلمات ذات الأجل القصير، فإذا كانت قيمة (chi-square) غير معنوية فإنه يعني عدم وجود تلك العلاقة قصيرة الأمد بين المتغيرات المقدرة في الانموذج، والجدول (٩) يوضح حقيقة ذلك :

جدول (٩)

نتائج إختبار والد wald لمعلمات الأجل القصير

Wald Test:
Equation: Untitled

Test Statistic	Value	df	Probability
F-statistic	4.945190	(3, 25)	0.0079
Chi-square	14.83557	3	0.0020

Null Hypothesis: C(2)=C(3)=C(4)=0
Null Hypothesis Summary:

Normalized Restriction (= 0)	Value	Std. Err.
C(2)	0.148078	0.147311
C(3)	0.584171	0.275201
C(4)	-1.269411	0.414493

Restrictions are linear in coefficients.

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على برنامج (Eviews:9)

ويتضح من الجدول المذكور معنوية (chi-square) وهذا يدل على وجود علاقة قصيرة الأجل بين المتغيرات المذكورة.

الخاتمة.

أولا: الاستنتاجات

١.التراجع الكبير في مساهمة النفقات الاستثمارية في إجمالي النفقات العامة التي بلغت في متوسط مدة الدراسة نحو (٣٥%) وأقل ما هو عليه الحال في جانب مساهمة النفقات الجارية البالغة نحو (٦٤.٥%).

٢.مرَّ الإقتصاد الوطني المصري بتحديات متعددة إنعكست آثارها في المتغيرات المالية، وكان من نتائجها الإختلال في جانب السياسة المالية نظراً لاعتماد مصر على إجراءات تمثلت بالإعفاءات الضريبية وبرامج الخصخصة لتخفيف العبء عن الموازنة، فضلاً عن ماتعرض له الإقتصاد المصري من أحداث إرهابية وتعرضه لصدمات اقتصادية كان لها الأثر السلبي في الإختلالات الهيكلة لاسيما في جانب الموازنة العامة على الأمد القصير وإن كانت هناك بعض الإصلاحات ولاسيما في المدة (٢٠٠٤-٢٠١٦) التي إنتهت باعتماد سياسة مالية توسعية.

٣.كانت الإيرادات الضريبية العنصر المتسيد في تغطية النفقات العامة وتجاوزها على النصف من مجمل الإيرادات العامة بدءاً من عام ١٩٨٥ وحتى نهاية عام ٢٠١٦ محققة في المتوسط نمواً سنوياً قدره (١٢.٩٧%)، يقابلها الاتجاه التنازلي في مؤشر توظيف الموارد المالية بوصفها عبئاً ضريبياً بدءاً من (١٩.٤%) عام ١٩٨٥ وصولاً إلى (٩.٣%) عام ٢٠١٦ وهو مؤشر منخفض مقارنة مع بلدان متقدمة وصل فيها إلى نحو (٥٠%) ومن ثم فإن مصر تعد متواضعة في هذا المجال نظرا للتحديات التي صاحبت الإقتصاد المصري ومنها أزمة أسواق المال في بلدان شرق آسيا وتداعيات أزمة الدولار خلال العقد الأخير.

٤.الإتجاه التصاعدي لنمو النفقات العامة على الرغم من التقلبات فيه، فكان نمو الجارية منها الأسرع من نمو الإستثمارية مع سيطرة مساهمة النفقات الجارية في النفقات العامة كمتوسط لمدة البحث البالغة نحو (٦٤.٥%) ما ينم عن التوجه نحو المسار الاستهلاكي.

٥.تكشف المعطيات الإحصائية الواردة في الجدول (٢) السابق إلى سيطرة العجز في الموازنة العامة المصرية خلال المدة كلها (١٩٨٥-٢٠١٦) بإستثناء السنوات (١٩٩٣، ١٩٩٤، ١٩٩٥)، فبعد أن كانت قيمة العجز نحو (١٢٦٤-) مليون جنيه عام ١٩٨٥ إزداد ليصل نهاية المدة عام ٢٠١٦ إلى (٣٢٦٣٥٦-)، إنعكس ذلك بوصفه نسبة متزايدة إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى ما نسبته (١٢.٠٥%) عام ٢٠١٦ بعد أن كان بنسبة (٣.٤%) عام ١٩٨٥، الأمر الذي يشير إلى عدم قدرة الحكومة المصرية على التدارك بخفض النفقات العامة، ولاسيما ما بعد عام ٢٠١٠ نظراً للضغوط السياسية.

٦.التقلب في نمو الناتج المحلي الإجمالي نظرا لتأثره بطبيعة الظروف الإقتصادية والسياسية فضلا عن التغيرات في السياسة المالية التي صاحبت مسار الإقتصاد خلال مدة الدراسة (١٩٨٥-٢٠١٦).

٧.وفيما يتعلق بتحليل العلاقة بين مكونات الموازنة العامة والنمو الاقتصادي، يظهر أن هناك علاقة وثيقة بين تلك المكونات سواءً النفقات العامة أم الايرادات العامة أم صافي الموازنة العامة، اذ اتسم رصيد الموازنة بالعجز خلال مدة الدراسة(١٩٨٥-٢٠١٦) بسبب تزايد حجم ونمو النفقات العامة في متوسط المدة كلها الى نحو (١٤.٣٨%) مقابل نمو GDP بمتوسط قدره نحو (١٤.٩٤%) للمدة نفسها في وقت كان متوسط نمو الايرادات العامة نحو (١٣%) للمدة ككل نظرا للتقلب في جانب الايرادات العامة والتحديات التي واجهت نمو الايرادات الضريبية والتي ساهمت في حصول العجز الحالي في الموازنة.

٨.وإن مايمكن إستنتاجه أيضا من الانموذج القياسي هو إن مكونات الموازنة العامة المتمثلة بجانبي النفقات العامة والايرادات العامة كانت ذات فاعلية على التأثير في النمو الإقتصادي ، وكان الانموذج يؤكد على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الموازنة العامة بمكوناتها من (النفقات العامة والايرادات العامة) والنمو الإقتصادي، كما ثبت عن طريق المعلمة المقدرة لحد التصحيح (C1) التي بلغت نحو (٠.٢٨٢٦٤٧-) وكان للنفقات العامة أهمية على التأثير في النمو الإقتصادي خلال الأمد القصير، وان الإيرادات العامة ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠١) وبعلاقة سالبة في الأجل القصير نظراً لهيمنة الايرادات الضريبية في الايرادات العامة التي تشكل أكثر من (٦١ %) بالتوافق مع منطق النظرية الإقتصادية .

ثانيا: التوصيات:

١.نظراً لارتباط النفقات العامة بحجم الإيرادات العامة فمن الضروري العمل والتوجه لتطوير وزيادة فاعلية النظام الضريبي وبما ينسجم وقدرة الاقتصاد الوطني المصري وامكاناته بشكل يساعد على إحداث نوع من التوازن المطلوب.

٢. ضرورة إعتماد سياسات اقتصادية لإقامة مشاريع استثمارية مشتركة مع القطاع الخاص وإزالة مايعترض المرونة المطلوبة من الجهاز الانتاجي، مع العمل على تبني عملية التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية.

٣.العمل على وضع سبل جديدة لإدارة الإيرادات العامة وبما ينسجم بإعتماد آلية جديدة لتخفيض الإعتماد على الموارد الناضبة عن طريق العمل على تنويع مصادر الدخل وتحفيز القطاعات الإقتصادية المختلفة.

٤.ضرورة الإستفادة من الدراسات الكمية وتحليل المتغيرات الإقتصادية بالاعتماد على النماذج القياسية لتفسير العلاقات بينها لاسيما التكامل المشترك وأنموذج متجه تصحيح الخطأ وهذا يسهم في الوصول إلى أفضل النتائج وأدقها.

٥.ترشيد جانب النفقات العامة غير الضرورية والتوجه صوب النفقات الإستثمارية وزيادتها بما يسهم بتنويع القاعدة الانتاجية.

٦.ضرورة اتباع أهداف ستراتيجية طويلة الأمد في الموازنة العامة تكون مناسبة للحاجات الفعلية لها عن طريق السعي نحو تطوير القطاعات الرئيسة للاقتصاد (الصناعة ، الزراعة) لتسهم في تمويل الموازنة، مع مراجعة أسباب تراجع نمو الإيرادات الضريبية ووضع العلاجات المناسبة في مقابل زيادة حجم النفقات العامة.

الهوامش:

١. حسن عبد الكريم سلوم، ومحمد خالد المهايني، الموازنة العامة للدولة بين الإعداد والتنفيذ والرقابة (دراسة ميدانية للموازنة العراقية)، مجلة الإدارة والإقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد ٦٤، ٢٠٠٧، ص٩٥ .

٢. د. محمد طاقة، و د. هدى العزاوي، إقتصاديات المالية العامة، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧)، ص٥٠٥ .

٣. سليمان اللوزي، وآخرون، إدارة الموازنات العامة بين النظرية والتطبيق، ط١، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، ١٩٩٧)، ص١٨ .

4. H.W.Allen sweeny and Robert Rachlin , (Hand book of Budgeting) , by planview , New Yourk , 1981, P2.

5. Arthur Q'sullivan , and Steven M sheffrin macroeconomics principles and Tools) , prenttce Hall , upper saddle River, New Jersey , 1998 , P306.

٦. د. باهر محمد عتلم، اقتصاديات المالية العامة وأدواتها الفنية وآثارها الإقتصادية، (القاهرة: مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٩٨)، ص١١.

٧. د. عبد الله الشيخ محمود طاهر، مقدمة في اقتصاديات المالية العامة، ط١، (الرياض: مطابع الملك سعود، ١٩٨٨)، ص٥-٦.

٨. أدموند سيدون، اقتصاديات المالية العامة، تعريب معن عبد القادر آل زكر، وعادل فليح العلي، (الموصل: مطبعة الموصل، ١٩٨٥)، ص١٤٤-١٤٦.

٩. د. عادل أحمد حنيش، أساسيات المالية العامة- مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام، (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٩٢)، ص ٢٧٨.

١٠. د. حمدي عبد العظيم، السياسات المالية والنقدية- دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والاسلامي، (الإسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠٠٧)، ص٢٢٠.

١١. جيمس جوارتيني، و ريجارد استروب، الإقتصاد الكلي- الإختيار العام والخاص، ترجمة د. عبد الفتاح عبد الرحمن و د عبد العظيم محمد، (الرياض: دار المريخ، ١٩٩٩)، ص٢٩٩-٣٠٥.

12. Leszek Balcerowicz, Liberties Revolutionary Muse, Nov, 2006, By: www.project, sundicate.org.

١٣. للمزيد من التوسع، أنظر في ذلك:

- باري سيجل، مصدر سابق، ص٤٤٩-٤٨١.
- د عبد المنعم السيد علي، و د.نزار سعد الدين العيسي، النقود والمصارف والأسواق المالية، (عمان: دار الحامد للنشر، ٢٠٠٣)، ص٤٣٣.
- جيمس جوارتيني، وريجارد أستروب، مصدر سابق، ص٤٣٠.

١٤. د. منى يونس حسين، التوازن النقدي- الكلي، ط١، (بغداد:مكتب الفتح،٢٠٠٧)، ص٣٧-٣٨.

١٥. د. عبد علي كاظم المعموري، تاريخ الأفكار الإقتصادية، ج٢، (بغداد: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الستراتيجية، ٢٠٠٧)، ص١٥٠ .

١٦. بول ساموبلسون، وآخرون، الإقتصاد، ترجمة هشام عبد الله، مراجعة أسامة الدباغ، ط١،(عمان: الاهلية للنشر والتوزيع، ٢٠٠١)، ص(٦٤٧-٦٥٤)، و ٧٣٤.

17. Nouriel Roubini, Supply- Side Economics Tax Rate Cuts Increase Growth, (New York, Copyright Busines, 1997), p103.

18. Rothhand, The Origins of the Federal Reserve, Journal of Austrian, Economics Fal, 1999, Vol 2, No.3, p٩-٥١.

١٩. ساموبلسون ويليام دي، ونورد هاوس، علم الإقتصاد، (بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، ٢٠٠٦)، ص ٥٨٦ .

٢٠. د. عبد المطلب عبد الحميد، مصدر سابق، ص٤٦٦.

21. S.S. Park : " Growth and Development , physical output and Employment strategy , London , Martin Robertson, 1977 , P 17 .

٢٢. حسين ابراهيم العسل، التنمية في الفكر الاسلامي، ط١، (الإسكندرية: الدار الجامعية، بدون تاريخ)، ص ٦٨ .

٢٣. سيمون كوزنتس، النمو الإقتصادي الحديث، ترجمة لجنة من الاساتذة الجامعيين، (بيروت: دار الافاق الجديدة، بدون تاريخ)، ص٧ .

24. Peter E. Robertson , " Growth Accounting , Growth theory and the East Asian Miracle" , Research school of pacific studies , Australion National university , February , 1998 , P. 5-7 .

٢٥. نزار سعد الدين العيسى، وابراهيم سليمان قطف، الإقتصاد الكلي – مبادئ وتطبيقات، ط١، (عمان: دار حامد، ٢٠٠٦)، ص٤٣-٤٤ .

٢٦. بنابي فتيحة، السياسة النقدية والنمو الإقتصادي – دراسة نظرية، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارية، الجزائر، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، ٢٠٠٩، ص١٠ .

٢٧. للمزيد من التوسع أنظر في ذلك:

- عبد المطلب عبد الحميد، مصدر سابق، ص٤٧٢ .
- بنابي فتيحة، مصدر سابق، ص ١٠-١١ .

٢٨. للمزيد من التوسع، أنظر في ذلك:

- د. زياد أحمد بهاء الدين، الأزمات الافتصادية في مصر: المخرج والحلول المتاحة، (القاهرة: المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ٢٠١٦)، ص ١٠.
- د. مصطفى السعيد، الانفتاح الإقتصادي وإستراتيجية الاعتماد على الذات، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي السادس للاقتصاديين المصريين، آذار ١٩٨١، (القاهرة : دار المستقبل العربي للنشر، ١٩٨١)، ص٩٧.

[xxix] المصدر نفسه، ص ٩٦-٩٧.

[xxx] ن. م : تعني نقطة مئوية.

٢٩. د. محمد عمران، أداء ومصادر النمو الإقتصادي –دراسة تطبيقية على الإقتصاد المصري، أوراق عمل صندوق النقد العربي، (أبو ظبي : الصندوق، ٢٠٠٢)، ص٢٥ .

٣٠. للمزيد من التوسع، انظر في ذلك :

- سارة علي أحمد، و آخرون ، مصدر سابق، ص٢٠ .
- صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، لسنة ٢٠١٠، (أبو ظبي : الصندوق، ٢٠١٠)، ص١٢٩ .

٣١. وهو نسبة الايرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية.

٣٢. د. أحمد حلمي عبد اللطيف، الإقتصاد المصري : نظرة مغايرة لمعالجة ازماته، مجلة رؤية تركية، مؤسسة ستا. By: rouyaturkiyyah.com

[xxxv] **د. رمزي تركي، في وداع القرن العشرين تأملات اقتصادية في هموم مصرية وعالمية، (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٩٩)، ص٩.**

33. Central Bank of Egypt , The Egyptian cabinet information and Decision support center , Various , Cairo , (1992-2001) .

٣٤. نزار كاظم صباح الخيكاني، إمكانات السياستين النقدية والمالية في التأثير على بعض المتغيرات الإقتصادية الكلية – دراسة حالة مصر واليابان، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، (جامعة الكوفة: كلية الإدارة والإقتصاد، ٢٠٠٨)، ص٨٨ .

٣٥. أنظر في ذلك: الجدول (٣)
٣٦. سارة علي أحمد، و آخرون، أثر السياسة المالية والنقدية على النمو الإقتصادي : دراسة تطبيقية على الإقتصاد المصري خلال المدة (١٩٩١-٢٠٠٣)، (القاهرة : المركز الديمقراطي العربي، ٢٠١٥)، ص١٩ .
٣٧. المصدر نفسه، ص٢٠ .
٣٨. جمهورية مصر العربية، وزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الاداري، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي (٢٠١٦-٢٠١٧)، ص١٤.
[xlii] حافظ غانم، وسلمان شيخ، تجنب الإنهيار الإقتصادي وتعزيز النمو الشامل في مصر وتونس، مركز بروكنجز، (الدوحة : المركز، ٢٠١٦)، ص٦ .
[xliii] Central Bank of Egept, The Egeptiation information and Decision (1992-2001), p17.
[xliv] صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، (أبو ظبي: الصندوق، ٢٠٠٠)، ص١٠٤.
[xlv] د. إيهاب محمد يونس، نحو رؤية لتشخيص وعلاج عجز الموازنة العامة في مصر، مجلة دراسات، القاهرة، المجلد/١٣، العدد/٢ ، نيسان ٢٠١٢، ص٧.
[xlvi] حافظ غانم و سلمان شيخ، مصدر سابق، ص٦ .
٤٣. المركز المصري للدراسات الإقتصادية:الإقتصاد المصري،التحديات الحالية والرؤية المستقبلية،ص٣.
٤٤. د. محمد جبار الشمري، دور اقتصاد المعرفة في تحقيق النمو الإقتصادي – مصر أنموذجاً، مجلة الغري للعلوم الإقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والإقتصاد، ص٨٤.
٤٥. د. علي احمد بلبل وآخرون، التطور الهيكلي والمالي والنمو الإقتصادي – حالة مصر (١٩٧٤-٢٠٠٢)، أوراق صندوق النقد العربي، العدد/٩، (أبو ظبي : الصندوق، ٢٠٠٤)، ص١١ .
٤٦. المركز المصري للدراسات الإقتصادية (ECES)، الإقتصاد المصري، التحديات الحالية والرؤية المستقبلية، ص٤ .
٤٧. وليد اسماعيل السيفو ، واحمد محمد مشعل ، الإقتصاد القياسي التعليمي والتطبيقي ،ط١ ، (عمان: ٢٠٠٣)، ص٢١ .
٤٨. سلام عبد الجليل، الانفاق العام والتغيرات السنوية في الاقتصاد العراقي للسنوات (١٩٧٠-١٩٩٠)، أطروحة دكتوراه غير منشورة(البصرة: جامعة البصرة، ١٩٩٥)، ص١١٩ .